وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـامعة عين تموشنت - بلحاج بوشعيب
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وجباية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في تخصص محاسبة وجباية

بعنوان:

دور تفاعل الإيرادات الجبائية غير النفطية والإنفاق الحكومي في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام بالجزائر (دراسة قياسية)

من إعداد الطالبتين:

- شمنتل أصالة
- حدو شيماء

تحت إشراف الأستاذ:

د. مناد بولنوار إلياس زكرياء

نوقشت يوم: 2026/06/14 أمام أعضاء لجنة المناقشة:

د. بن صابر سليمان أسماء	جـامعة عين تموشنت	رئيسا
د. منـاد بولنوار إلياس زكرياء	جـامعة عين تموشنت	مشرفا
د. مسـكيني أنـس	جـامعة عين تموشنت	ممتحنا

السنة الجامعية: 2025-2026

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إله لا يطيب الليل إلا بشكره ولا يطيب النهار إلابطاعته...ولا تطيب اللحظات إلا بذكره...

الله جل جلاله

انتهت الرحلة...ولم تكن سهلة وليس من المفترض أن تكون كذلك...ومهما طالت فستمضي بحلوها ومرها وها أنا الان وبعون الله تعالى أتمم هذا العمل.

أهدي عملي إلى من رباني وكافح من أجلي...إلى من أحمل اسمه بكل افتخار...أِجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظاروستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم في الغد وإلى الأبد...والدي العزيز.

إلى قدوتي الأولى ومعنى الحب والتفاني...إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي...إلى من أرشدتني ور افقتني في كل مشاعر حياتي و لا تزال تفعل إلى الان... اللهم احفظها وارزقها العفو والعافية والصحة...أمي الغالية.

وإلى من كان نورا في طريقي إلى من قدم من وقته وجهده دون كلل أو ملل إلى من امن بي ووقف جانبي أستاذي الفاضل د.مناد بولنوار إلياس زكرياء.

فلك في القلب مكان وفي الدعاء نصيب جزاك الله عني كل خير.

وإلى التي كانت الظل لهذا النجاح أختي الغالية وزميلتي أصالة التي تشاركنا التعب والفرح طيلة مشوار هذا العمل.

وإلى زملاء دربي في تخصص محاسبة وجباية.

الطالبة: حمرو شيماء

إهداء

ما سلكنا البدايات إلا بتسييره وما بلغنا النهايات إلا بتوفيقه وما حققنا الغايات إلا بفضله فالحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا.

أهدي ثمرة جهدي إلى من أحمل اسمه بكل فخروأصل قوتي أبي الحبيب،
إلى الروح التي رحلت وبقي أثرها حيا في كل تفصيلة من حياتي، إلى سر نجاحي أمي رحمة الله عليك،

إلى من كان معي في السراء والضراء أخي عبد الله وزوجته،

إلى سندي وداعمي أخي محمد،

إلى كل من ساعدني ووقف بجانبي عائلتي وللأصدقاء الأوفياء ورفقاء السنين،

إلى زميلتي في العمل شيماء،

و أيضا أتقدم بجزيل الشكروعظيم الامتنان أستاذي المشرف "مناد بولنوار إلياس زكرياء" على ما قدمه لنا من توجيهات علمية قيمة،

وإلى من ساهموا في تكويني العلمي أساتذتي،

وأسأل الله أن يجعل هذا العمل صدقة جارية لأمي وأن يرفع به درجاتها.

الطالبة: شمنتل أصالة

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

نتقدم بجزيل الشكروعظيم الامتنان إلى كل من ساهم في إنجازهذه المذكرة، وفي مقدمتهم الأستاذ المشرف د. مناد بولنوار إلياس زكرياء، على توجيهاته القيمة ونصائحه السديدة التي كان لها الأثر الكبير في إتمام هذا العمل.

كما نتوجه بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقراءة هذه المذكرة وتقييمها.

ولا يفوتنا أن نعبرعن خالص امتناننا لعائلتينا الكريمتين، على دعمهما المتواصل وصبرهما وتشجيعهما الدائم.

كما نشكركل أصدقائي وزملائي الذين كانوا سندا لنا خلال مسيرتنا الدراسية.

وفي الأخير، نسأل الله عزوجل أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، وأن ينفع به.

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الإيرادات الجبائية غير النفطية والإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2024، مع التركيز على دراسة الأثر التفاعلي بين متغيري السياسة المالية. ولتحقيق ذلك، تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لتحليل العلاقة في الأجلين القصير والطويل.

أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإيرادات الجبائية غير النفطية والإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، وهو ما أكدته معنوية معامل تصحيح الخطأ وسرعة التكيف نحو التوازن بعد الصدمات الاقتصادية. كما بينت النتائج أن الإيرادات الجبائية غير النفطية تؤثر سلبا ومعنويا على النمو الاقتصادي عند دراستها بصورة منفردة، سواء في الأجل القصير أو الطويل. في المقابل، سجل الإنفاق الحكومي أثرا إيجابيا ومعنويا على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، رغم تسجيله أثرا سلبيا في الأجل القصير. ومن جهة أخرى، كشفت الدراسة أن المتغير التفاعلي بين الإيرادات الجبائية غير النفطية والإنفاق الحكومي يحمل أثرا إيجابيا ومعنويا على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل، وهو ما يدل على أن فعالية الإيرادات الجبائية ترتبط بمدى كفاءة توجيهها نحو الإنفاق المنتج.

وخلصت الدراسة إلى أن تحقيق نمو اقتصادي مستدام في الجزائر لا يعتمد فقط على زيادة الإيرادات الجبائية غير النفطية، بل يتطلب كذلك تحسين كفاءة الإنفاق الحكومي وتعزيز التنسيق بين جانبي السياسة المالية، بما يساهم في تنويع مصادر الإيرادات وتقليص التبعية لقطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية: إيرادات جبائية غير نفطية، إنفاق حكومي، نمو اقتصادي، نموذج ARDL.

Abstract

Abstract

This study aimed to analyze the impact of non-oil tax revenues and government expenditure on economic growth in Algeria during the period 2000-2024, with a particular focus on examining the interactive effect between the two fiscal policy variables. To achieve this objective, the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model was employed to investigate the relationship in both the short and long run.

The findings revealed the existence of a long-run equilibrium relationship between non-oil tax revenues, government expenditure, and economic growth, as confirmed by the significance of the error correction term and the speed of adjustment toward equilibrium following economic shocks. The results also indicated that non-oil tax revenues exert a negative and statistically significant effect on economic growth when considered independently, both in the short and long run. In contrast, government expenditure demonstrated a positive and significant impact on economic growth in the long run, despite exhibiting a negative effect in the short run.

Furthermore, the study showed that the interaction variable between non-oil tax revenues and government expenditure has a positive and statistically significant effect on economic growth in both the short and long term. This finding suggests that the effectiveness of tax revenues depends largely on the efficiency with which they are allocated toward productive public expenditure.

The study concluded that achieving sustainable economic growth in Algeria depends not only on increasing non-oil tax revenues, but also on improving the efficiency of government expenditure and strengthening coordination between the two sides of fiscal policy. Such measures would contribute to diversifying revenue sources and reducing dependence on the hydrocarbon sector.

Keywords: Non-oil Tax Revenues, Government Expenditure, Economic Growth, ARDL Model.

الملخص

قائمة المحتويات

الملخص	
قائمة المحتويات	I
قائمة الجداول	II
قائمة الأشكال	III
مقدمة	أ-د
الفصل الأول: الأسس العلمية والعملية لعلاقة الإيرادات الجبائية غير النفطية والإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي	
تمهيد	**01**
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للجباية غير النفطية والإنفاق الحكومي	**02**
المطلب الأول: ماهية الجباية غير النفطية	**02**
1) تعريف الجباية غير النفطية	**02**
2) مكونات الجباية غير النفطية	**02**
3) دور الجباية غير النفطية في تمويل الميزانية	**05**
المطلب الثاني: ماهية الانفاق الحكومي	**06**
1) تعريف الانفاق الحكومي	**06**
2) تقسيمات الانفاق الحكومي	**07**
3) قواعد الانفاق الحكومي	**08**
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي	**08**
المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي أنواعه	**08**
1) تعريف النمو الاقتصادي	**09**
2) أهداف النمو الاقتصادي	**09**
3) أنواع النمو الاقتصادي	**10**
المطلب الثاني: دور الإيرادات الجبائية غير النفطية والانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي	**10**
المبحث الثالث: التأصيل العملي لمتغيرات الدراسة	**11**
المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة	**11**
1) عرض الدراسات المحلية	**11**
2) عرض الدراسات الأجنبية	**12**
المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة وتحديد الفجوة العلمية	**13**
1) مناقشة الدراسات السابقة	**13**
2) عرض الفجوة البحثية	**14**
خلاصة الفصل الأول	**16**

قائمة المحتويات

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لأثر تفاعل الإيرادات الجبائية غير النفطية والانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي	
تمهيد	**17**
المبحث الأول: عرض وتحليل تطور الإيرادات الجبائية غير النفطية والإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2024)	**18**
المطلب الأول: تطور الإيرادات الجبائية غير النفطية والإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (2000-2024)	**18**
1) تطور الإيرادات الجبائية غير النفطية في الجزائر خلال الفترة (2000-2024)	**18**
2) تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (2000-2024)	**20**
المطلب الثاني: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2024)	**21**
المبحث الثاني: المتغيرات، اختبارات الإستقرارية والتكامل المشترك	**23**
المطلب الأول: المنهجية المتبعة ومتغيرات الدراسة	**23**
1) المنهجية المتبعة في الدراسة	**23**
2) متغيرات الدراسة	**24**
المطلب الثاني: اختبار الإستقرارية والتكامل المشترك بين المتغيرات	**25**
1) اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية	**25**
2) تحديد الإبطاءات المثلى واختبار الحدود للتكامل المشترك	**27**
المبحث الثالث: تقدير العلاقة بين الإيرادات الجبائية غير النفطية والإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2024)	**29**
المطلب الأول: اختبار صحة نموذج الدراسة	**29**
1) الاختبارات التشخيصية لجودة النموذج	**29**
2) اختبار الإستقرارية الهيكلية للنموذج	**31**
المطلب الثاني: قياس أثر الإيرادات الجبائية غير النفطية والإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2024)	**32**
خلاصة الفصل الثاني	**35**
خاتمة	**36**
قائمة المراجع	**38**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	المتغيرات ومصادر جمع البيانات	25
02	نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية	26
03	نتائج اختبار اختيار النموذج الأمثل للدراسة	28
04	نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك	29
05	نتائج الاختبارات التشخيصية لجودة النموذجين	30
06	نتائج تقدير النموذج	32

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	تطور الإيرادات الجبائية غير النفطية في الجزائر خلال الفترة (2000-2024)	**19**
02	تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (2000-2024)	**20**
03	تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2024)	**22**
04	نتائج اختبار الاستقرارية الهيكلية للنموذج	**31**

مقدمة

تمهيد

يشكل موضوع العلاقة بين الإيرادات الجبائية والانفاق الحكومي أحد اهم المحاور التي حظيت باهتمام واسع في الدراسات الاقتصادية المعاصرة، باعتبارهما ركيزتين أساسيتين في توجيه السياسة المالية وتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية. ومع تزايد التحديات التي يعرفها الاقتصاد الجزائري، خاصة في ظل تقلبات عائدات المحروقات، أصبح من الضروري تعزيز الجباية العادية وتحسين كفاءة توظيف النفقات العمومية بما يضمن استدامة النمو.

وانطلاقا من أهمية التكامل بين تعبئة الموارد المالية وحسن تخصيصها، تبرز الحاجة الى دراسة طبيعة التفاعل بين الإيرادات الجبائية غير النفطية والانفاق الحكومي، وتحليل أثره على النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر.

- **إشكالية الدراسة:**

في ظل سعي الجزائر الى تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتقليص التبعية للإيرادات النفطية، يبرز التساؤل حول مدى فعالية السياسة المالية في تحقيق هذا الهدف، من خلال تعزيز الإيرادات الجبائية غير النفطية وتحسين كفاءة الانفاق الحكومي. ورغم الجهود المبذولة لإصلاح المنظومة الجبائية وترشيد النفقات العمومية، تبقى مسألة انعكاس التفاعل بين هذين المتغيرين على النمو الاقتصادي محل نقاش وتحليل. ومن هنا تكمن الإشكالية الرئيسية للدراسة والتي جاءت صياغتها على النحو التالي: **ما مدى مساهمة الإيرادات الجبائية غير النفطية في دعم الإنفاق الحكومي وتحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2024؟**

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية، تطرح الدراسة مجموعة من الأسئلة الفرعية جاءت صياغتها على هذا النحو:

- **السؤال الفرعي الأول:** هل توجد علاقة تكامل مشترك بين الإيرادات الجبائية غير النفطية والانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر؟
- **السؤال الفرعي الثاني:** هل هناك أثر للإيرادات الجبائية غير النفطية والانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي بالجزائر في الأجلين القصير والطويل؟
- **السؤال الفرعي الثالث:** ما هو الأثر المشترك (التفاعلي) بين الإيرادات الجبائية غير النفطية والانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي بالجزائر؟

- **فرضيات الدراسة:**

تسعى هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين الإيرادات الجبائية غير النفطية، الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، وذلك من خلال فرضيات تم صياغتها استنادا إلى الدراسات السابقة. وجاءت الفرضيات كما يلي:

- **الفرضية الرئيسية:** لا تساهم الإيرادات الجبائية غير النفطية في دعم الإنفاق الحكومي وتحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2024.

- **الفرضية الفرعية الأولى:** توجد علاقة توازنية طويلة الأجل ذات دلالة إحصائية بين الإيرادات الجبائية غير النفطية والانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر بما يعكس وجود تكامل مشترك بين المتغيرات؛

- **الفرضية الفرعية الثانية:** يوجد أثر للإيرادات الجبائية غير النفطية والانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي بالجزائر في الأجلين القصير والطويل.

- **الفرضية الفرعية الثالثة:** يوجد أثر تفاعلي مشترك بين الإيرادات الجبائية غير النفطية والانفاق الحكومي يؤثر بصورة معنوية على النمو الاقتصادي، بحيث إن تأثير أحد المتغيرين يتعزز أو يتغير تبعا لمستوى المتغير الآخر.

♦ **أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تساهم في فهم العلاقة بين الإيرادات الجبائية غير النفطية والانفاق الحكومي وأثر تفاعلهما على النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر، وتتمثل هذه الأهداف في:

- تحليل طبيعة العلاقة بين الإيرادات الجبائية غير النفطية والانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة؛
- اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات باستخدام نموذج ARDL؛
- دراسة أثر الإيرادات الجبائية غير النفطية على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة؛
- دراسة تأثير الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الاجلين القصير والطويل؛
- قياس الأثر التفاعلي المشترك بين الإيرادات الجبائية غير النفطية والانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي؛
- التوصل إلى نتائج يمكن الاستفادة منها في تحسين توجيه السياسة المالية في دعم النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر.

♦ **أهمية الدراسة:**

تكتسي هذه الدراسة أهمية خاصة بالنظر إلى الدور المتزايد الذي تلعبه السياسة المالية في توجيه الاقتصاد الوطني، خاصة في ظل سعي الجزائر إلى تقليص التبعية للإيرادات النفطية وتعزيز مصادر التمويل البديلة. إذ يعد تطوير الإيرادات الجبائية غير النفطية وتحسين كفاءة الإنفاق الحكومي من بين الأولويات التي تفرضها التحولات الاقتصادية الراهنة.

وتبرز الأهمية النظرية للدراسة في إثراء الأدبيات المتعلقة بعلاقة السياسة المالية بالنمو الاقتصادي المستدام، من خلال التركيز على التفاعل بين الإيرادات الجبائية غير النفطية والانفاق الحكومي في السياق الجزائري.

أما من الناحية التطبيقية، فتسعى الدراسة إلى تقديم نتائج قياسية يمكن أن تساعد صناع القرار على فهم طبيعة هذه العلاقة وتوجيه السياسة المالية نحو تحقيق نمو أكثر استقرارا واستدامة.

- **منهجية الدراسة:**

تتبع هذه الدراسة منهجا وصفيا يهدف إلى دراسة العلاقة النظرية والعملية بين الإيرادات الجبائية غير النفطية والانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي المستدام في الجزائر.

كما تتبع المنهج التجريبي من أجل نقل إشكالية الدراسة من جانبها النظري إلى الجانب التجريبي (دراسة قياسية)، مع التركيز على تحليل أثر المتغيرات المدروسة على النمو الاقتصادي كنموذج تطبيقي، من خلال استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لتحليل العلاقة الديناميكية بين متغيرات الدراسة على المديين القصير والطويل.

أما فيما يخص بيانات الدراسة تم جمعها من مصادر ثانوية، كالتقارير المالية السنوية وقواعد البيانات الإحصائية المختلفة ومختلف المجلات الاقتصادية والكتب العربية والأجنبية، ثم معالجتها باستخدام برنامج EViews لاختبار الفرضيات والتحقق من مدى تأثير الإيرادات الجبائية غير النفطية والانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي.

- **أسباب اختيار موضوع الدراسة:**

جاء اختيار موضوع الدراسة نتيجة لكونه يعالج إحدى القضايا الجوهرية في العلوم المالية، وهي تأثير الإيرادات الجبائية غير النفطية والانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر. خاصة فيما يتعلق بضرورة تنويع مصادر الإيرادات وتعزيز الجباية غير النفطية، إضافة الى الدور الذي يلعبه الانفاق الحكومي في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق الاستدامة.

- **حدود الدراسة:**

لتحديد إطار الدراسة بدقة وضمان التركيز على جوانبها الأساسية، من الضروري توضيح الحدود التي تنطلق منها، سواء من حيث الزمان أو المكان أو الموضوع أو المنهج، كما يلي:

- **الحدود الزمنية:** تقتصر هذه الدراسة على الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2024؛
- **الحدود المكانية:** تركز الدراسة على الاقتصاد الجزائري؛

- **الحدود الموضوعية:** تتناول الدراسة العلاقة بين الإيرادات الجبائية غير النفطية والانفاق الحكومي وتأثيرهما على النمو الاقتصادي المستدام؛
- **الحدود المنهجية:** تعتمد الدراسة على المنهج الكمي باستخدام نموذج ARDL لتحليل العلاقة بين المتغيرات، بالاعتماد على بيانات ثانوية تم جمعها من التقارير المالية الرسمية والمصادر الإحصائية المعتمدة.

♦ **تقسيمات الدراسة:**

اقتضت طبيعة الدراسة تقسيمها إلى فصلين رئيسيين يسبقهما مقدمة عامة وتليهما خاتمة، حيث تناول الفصل الأول الموسوم بـ "الأسس العلمية والعملية لعلاقة الإيرادات الجبائية غير النفطية والإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي" الإطار النظري للدراسة، من خلال ثلاثة مباحث رئيسية. خصص المبحث الأول لعرض الإطار المفاهيمي للإيرادات الجبائية غير النفطية والإنفاق الحكومي، من حيث المفاهيم والمكونات والأهمية والقواعد المنظمة لهما، بينما تناول المبحث الثاني الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي وأهدافه وأنواعه، مع إبراز دور الإيرادات الجبائية غير النفطية والإنفاق الحكومي في تحقيقه. أما المبحث الثالث فقد تضمن التأصيل العملي لمتغيرات الدراسة من خلال استعراض الدراسات السابقة المحلية والأجنبية، ومناقشتها واستخلاص الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة الحالية إلى معالجتها.

أما الفصل الثاني، الموسوم بـ"الدراسة التطبيقية لأثر تفاعل الإيرادات الجبائية غير النفطية والإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي"، فقد خصص للجانب القياسي والتطبيقي للدراسة، حيث تناول المبحث الأول عرضا وتحليلا لتطور الإيرادات الجبائية غير النفطية والإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2024). وتطرق المبحث الثاني إلى المنهجية المعتمدة ومتغيرات الدراسة، بالإضافة إلى اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية والتكامل المشترك بينها. في حين خصص المبحث الثالث لتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة واختبار صحة النموذج القياسي من خلال الاختبارات التشخيصية والاستقرارية الهيكلية، وصولا إلى قياس أثر الإيرادات الجبائية غير النفطية والإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، واستخلاص أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

الفصل الأول

الأسس العلمية والعملية لعلاقة الإيرادات الجبائية غير النفطية والإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي

تمهيد:

يعد النظام المالي أحد الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدول في تسيير شؤونها الاقتصادية والاجتماعية، حيث تسعى من خلاله إلى تحقيق التوازن بين الموارد المتاحة ومتطلبات الإنفاق العام. وفي هذا السياق، تبرز أهمية تنويع مصادر الإيرادات العامة، خاصة في ظل التقلبات التي تعرفها الموارد التقليدية، الأمر الذي يدفع بالدول إلى تعزيز الاعتماد على الإيرادات الجبائية غير النفطية، باعتبارها مصدرا أكثر استقرارا واستدامة.

ومن جهة أخرى، يمثل الإنفاق الحكومي أداة فعالة في يد الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي، سواء من خلال دعم الاستثمار أو تحسين مستوى الخدمات العمومية أو تحفيز النمو الاقتصادي. ومن هذا المنطلق، فإن دراسة العلاقة بين الإيرادات الجبائية غير النفطية والإنفاق الحكومي تكتسي أهمية بالغة، خاصة في ظل سعي الدول إلى تحقيق نمو اقتصادي متوازن ومستدام.

وتعتبر العلاقة بين الإيرادات الجبائية غير النفطية والإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي محورا أساسيا في السياسة المالية، خاصة في ظل الحاجة المتزايدة لتعبئة الموارد وترشيد النفقات العمومية. ويهدف هذا الفصل إلى تسليط الضوء على الجوانب النظرية لهذه العلاقة، من خلال عرض المفاهيم الأساسية ومختلف المقاربات النظرية، بما يسمح بفهم أعمق للعلاقات بين متغيرات الدراسة، ويساهم في توجيه البحث نحو تحليل أكثر دقة وموضوعية.

وعليه، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية:

- **المبحث الأول:** الإطار المفاهيمي للجباية غير النفطية والإنفاق الحكومي؛
- **المبحث الثاني:** الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي؛
- **المبحث الثالث:** التأصيل العملي لمتغيرات الدراسة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للجباية غير النفطية والإنفاق الحكومي

تعد الجباية غير النفطية والإنفاق الحكومي من المفاهيم الأساسية، حيث تمثل الجباية غير النفطية المصدر الرئيسي لتمويل الخزينة العمومية، في حين يعكس الإنفاق الحكومي مختلف النفقات التي تتحملها الدولة من أجل تسيير المرافق العامة، وتبرز العلاقة الوثيقة بينهما من خلال اعتماد الدولة على الموارد الجبائية لتمويل نفقاتها.

المطلب الأول: ماهية الجباية غير النفطية

تعد الجباية الغير نفطية الركيزة الأساسية للدولة، بحيث تسعى من خلالها هذه الأخيرة الى تحقيق الاستقرار المالي، ويهدف هذا المطلب الى تبيان المفهوم الجوهري للجباية غير النفطية، مع تبيان متطلبات تفعيلها في الجزائر.

1. تعريف الجباية غير النفطية:

لقد تعددت تعاريف الجباية غير النفطية، حيث سنقوم في هذا الفرع على تسليط الضوء على التعاريف المختلفة لهذا النوع من الجباية.

التعريف الأول: تعرف الجباية غير النفطية بأنها تلك عبارة عن مجموع الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة وتقوم بتحصيلها بصفة دورية ومنتظمة خارج قطاع المحروقات، وذلك بهدف تمويل ميزانية الدولة وتغطية أعبائها العامة (كركب، 2024، صفحة 66).

التعريف الثاني: تعرف الجباية غير النفطية أيضا بأنها تلك القواعد القانونية المنظمة لعملية تحصيل الضرائب وذلك من أجل تسديد احتياجات الإنفاق الحكومي، وهي عبارة أيضا عن مبالغ نقدية يقوم بدفعها المكلف بالضريبة إجباريا وبشكل نهائي دون الحصول على أي مقابل (ايت قاسي و رضوان، 2020، صفحة 46).

ومما سبق، يمكننا تعريف الجباية غير النفطية على أنها عبارة عن مجموعة من المبالغ التي تأخذها الدولة من الدخل الذي لا يعتمد على النفط، كما أنها عبارة عن مساهمات نقدية يقوم بدفعها المواطنون والمؤسسات وذلك من أجل القيام بتغطية جميع نفقات الدولة بهدف ضمان الاستقرار والاستمرار، دون مواجهة أي صعوبات أو عراقيل.

2. مكونات الجباية غير النفطية:

تتفرع الجباية غير النفطية إلى ضرائب مباشرة وغير مباشرة كما يلي:

أولا: الضرائب المباشرة

يمكن تعريف الضريبة المباشرة على أنها تلك التكاليف المالية التي تفرضها الدولة على الدخل السنوي ورأس المال، وما يميز هذا النوع من الضرائب هو أنه يتم تحصيلها في مواعيد دورية منتظمة عادة ما تكون سنوية (الحاج أحمد، 2023/2022، صفحة 10) وهي تتضمن ما يلي:

- **الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG):**

تعرف الضريبة على الدخل الإجمالي بموجب المادة رقم 1 من قانون الضرائب والرسوم المماثلة كما يلي: "تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى "الضريبة على الدخل الإجمالي" وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة (الأمر رقم 76-101، 2024/1976، المادة 1، ص12) والمتمثلة في:

- أرباح صناعية وتجارية؛
- أرباح المهن غير تجارية؛
- أرباح فلاحية؛
- عائدات رؤوس الأموال المنقولة؛
- المرتبات والأجور الريوع العمرية؛
- فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية أو غير مبنية والحقوق العقارية وكذا تلك الناتجة عن التنازل عن أسهم أو الحصص الاجتماعية أو الأوراق المماثلة.

- **الضريبة على أرباح الشركات (IBS):**

من خلال قانون الضرائب والرسوم المماثلة ثم تعريفها على النحو التالي: "تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين" (الامر رقم 76-101، 19762024، المادة 135، ص43)، وتخضع هذه الضريبة على:

- الشركات مهما كان شكلها وغرضها؛
- المؤسسات والهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري (الامر رقم 76-101، 2024/1976، المادة 136، ص43).

- **الضريبة الجز افية الوحيدة (IFU):**

تعد الضريبة الجزافية الوحيدة نظاما ضريبيا موحدا يطبق على المكلفين الذين يمتلكون رقم أعمال محدودا، بحيث يهدف إلى تغطية الضريبة على الدخل الإجمالي والرسوم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني حيث يجب ما يلي:

- على المكلفين الخاضعين للضريبة أن يظهروا بصفة منفصلة في تصريحاتهم (قمبور، 2019، صفحة 122)؛
- في حالة يتجاوز رقم الأعمال، رقم الأعمال المصرح به فإن المكلف بالضريبة عليه أن يسدد الضريبة التكميلية عند القيام باكتتاب التصريح النهائي؛

- عندما يتعدى رقم الأعمال المحقق 8000000 دج، فإن الفارق بين رقم الأعمال المصرح به يخضع للضريبة الجزافية الوحيدة (الامر رقم 76-101، 2024/1976، المادة 282، ص95).

- **الرسم العقاري:**

تم تعريف الرسم العقاري كما يلي: "يؤسس الرسم العقاري سنوي على الملكيات المهنية، مهما تكن وضعيتها القانونية، الموجدة فوق التراب الوطني، باستثناء تلك المعفاة من الضريبة صراحة "(الامر رقم 76-101، 2024/1976، المادة 282، ص81). كما أنه يخضع الرسم العقاري على الأملاك المبنية التالية:

المنشآت التجارية الكائنة في محيط المطارات الجوية والموانئ والمحطات؛

أرضيات البنايات بجميع أنواعها والقطع الأرضية التي تشكل ملحقا مباشر لها ولا يمكن الاستغناء عنها. (الامر رقم 76-101، 2024/1976، المادة 249، ص81).

- **رسم التطهير:**

تم تعريف رسم التطهير على النحو التالي: "يؤسس لفائدة البلديات التي تشتغل فيها مصلحة رفع القمامات المنزلية وهو رسم سنوي وذلك على الملكيات المبنية"(الامر رقم 76-101، 2024/1976، المادة 263، ص88).

ثانيا: الضرائب غير المباشرة

تعرف على أنها الضرائب التي لا تفرض على الشخص بحد ذاته، بل يتم فرضها على وقائع اقتصادية متغيرة، وخلافا للضرائب المباشرة فإن تحصيل هذا النوع من الضرائب لا يكون في نهاية السنة، بل يكون مستمر ودائم طوال السنة، (الحاج أحمد، 2023/2022، صفحة 10) وتتمثل الضرائب غير مباشرة في:

- **الرسم على القيمة المضافة (TVA):**

يعد الرسم على القيمة المضافة ضريبة غير مباشرة يتم فرضها من قبل القانون على جميع الأنشطة الاقتصادية، بما في ذلك العمليات التجارية، الصناعية، الحرفية والمهن الحرة، حيث ترتبط هذه الضريبة بمراحل تداول السلع والخدمات، حيث تعد أيضا التزاما ماليا يقوم بدفعه المشتري للبائع، حيث تكون للمشتري عبارة عن حقوق قابلة للاسترجاع عند البيع، أما بالنسبة للبائع فهي تعتبر ديونا مستحقة لمصلحة الضرائب (2025، صفحة 01).

- **الرسوم الجمركية:**

تعرف الرسوم الجمركية على أنها وسيلة من أجل القيام بالرقابة التجارية، وذلك من خلال فرض الدولة للرسوم والضرائب على سلع الصادرات والواردات، حيث يكون هدف هذه الرسوم هو حماية اقتصاد الدولة من المنافسة الأجنبية **(بكريتي، 2015، الصفحات 310-311)**.

3. دور الجباية غير النفطية في تمويل الميزانية

تعد الضريبة الأداة الأساسية لتمويل النفقات العامة، إذ تمثل المورد الرئيسي الذي تعتمد عليه الدولة في تغطية أعبائها وتمويل مختلف وظائفها الاقتصادية والاجتماعية. فهي اقتطاع نقدي إجباري يفرض بموجب القانون دون مقابل مباشر، ويوجه أساسا لتوفير الموارد اللازمة لسير المرافق العمومية وتحقيق المصلحة العام (kruger, 2000, p. 10)

- **الدور التمويلي للضرائب:**

قد انحصرت وظيفة الضريبة في الفكر المالي التقليدي في هذا الدور التمويلي، حيث كان يُنظر إليها باعتبارها أداة مالية محايدة هدفها الأساسي تغذية الخزينة العامة دون التدخل في توجيه النشاط الاقتصادي (عبد العزيز عثمان و عبد المجيد دراز، 2002، صفحة 18). غير أن تطور الفكر المالي أثبت أن الضريبة، رغم احتفاظها بوظيفتها التمويلية، لا يمكن أن تكون محايدة بشكل مطلق، نظرا لما تحدثه من آثار اقتصادية واجتماعية حتمية.

وتتجلى أهمية الدور التمويلي للضريبة بوضوح في مدى مساهمتها في الإيرادات العامة، حيث ترتفع حصيلتها في الدول المتقدمة نتيجة اتساع الوعاء الضريبي وفعالية الإدارة الجبائية، في حين تعاني الدول النامية من محدودية الموارد الضريبية بسبب ضيق القاعدة الضريبية وضعف كفاءة التحصيل، إضافة إلى انتشار الإعفاءات واتساع الاقتصاد غير الرسمي (قطوش، 2015/2014، صفحة 78) وعليه، فإن كفاءة النظام الضريبي وملاءمته للبيئة الاقتصادية تعدان عنصرين حاسمين في تعزيز القدرة التمويلية للضريبة.

- **سبل الرفع من حصيلة الجباية غير النفطية:**

من بين الأهداف الجوهرية التي يسعى الإصلاح الضريبي لتحقيقها تعزيز فعالية الجباية غير النفطية ورفع مستوى مردوديتها، والعمل على تمكينها من أن تحل محل الجباية البترولية، التي تشكل المصدر الأساسي لتمويل الميزانية العامة للدولة، ولتحقيق هذا الهدف يستلزم ما يلي:

- زيادة نسبة مساهمة الجباية غير النفطية في تمويل الميزانية العامة؛
- تمكين الجباية غير النفطية من تغطية جميع نفقات التسيير المدرجة ضمن الميزانية العامة للدولة (حبي، صحراوي، و قديد، 2021/2020، صفحة 31).

المطلب الثاني: ماهية الإنفاق الحكومي

يهدف هذا المطلب الى تحديد مفهوم الانفاق الحكومي والإشارة الى مختلف مصادره التي يتم من خلالها تحقيق المنافع العامة في الدولة، إضافة الى تبيان مختلف تقسيماته التي تساهم في تحقيق الاستقرار داخل الدولة مع الإشارة الى قواعده.

1. تعريف الإنفاق الحكومي ومصادره:

يعتبر تعريف الانفاق الحكومي نقطة البداية التي تبين كيف تقوم الدولة باستخدام مواردها المالية من اجل تحقيق النافع العامة، وفي هذا الفرع سنتطرق الى تعريف الانفاق الحكومي مع تحديد مصادره.

أولا: تعريف الانفاق الحكومي

لقد تعددت وجهات النظر حول تعريف الانفاق الحكومي، حيث سنبرز بعض التعاريف التي تناولت هذا الأخير.

التعريف الأول: يمكن تعريف الإنفاق الحكومي باعتباره تلك المبالغ النقدية التي يتم صرفها من قبل الدولة أو إحدى هيئاتها أو مؤسستها العامة، حيث يهدف الإنفاق الحكومي أساسا إلى تقديم خدمات أو إشباع الحاجات العامة للمواطنين (عثمان و بورحلة، 2021، صفحة 125).

التعريف الثاني: كما أنه يمكن أيضا تعريف الأنفاق الحكومي على أنه مبلغ مالي تقوم الحكومة والجماعات المحلية بإنفاقها واعتمادها لتحقيق المنافع العامة (عزوز، صفحة 20).

ومن وجهة نظرنا، يمكن تعريف الإنفاق الحكومي بأنه هو عبارة عن استخدام الدولة لأموالها النقدية من أجل القيام بإنفاقها وتمويلها على العديد من الخدمات التي تخدم المجتمع وكذلك من أجل إشباع الحاجات المختلفة بهدف تحقيق المنفعة.

ثانيا: مصادر تمويل الإنفاق الحكومي

من المصادر التي تساهم في تمويل الإنفاق الحكومي:

- **الجباية العادية (غير النفطية):** تعتبر كمصدر أساسي التي تقوم بتسيير النفقات الحكومية خاصة عنما يتعلق الأمر بجانب نفقات التسيير، وذلك من خلال دراسة كل ما يخص الضرائب والرسوم الجمركية، حتى يتم تقليص الواردات من السلع والخدمات لتعزيز الإيرادات خارج المحروقات؛
- **الجباية البترولية:** وهي أيضا تعتبر من المصادر الإنفاق الحكومي حيث تتمثل الجباية البترولية على كل ما هو موجود في باطن الأرض الذي هو من ملك الدولة، إضافة على أنها تخضع لقانون خاص بها مقارنة بالإيرادات الأخرى، وأيضا هي عبارة عن مورد غير مستقر لأنها مرتبطة بأسعار النفط العامة؛

- **الصندوق السيادي الجزائري:** وهو ما يعرف بصندوق ضبط الإيرادات حيث يعرف على أنه مجموعة من الأصول التي تملكها الدولة سواء أن كانت مباشرة أو غير مباشرة، والذي يكون هدفها هو تحقيق كل أهداف الدولة سواء كانت عبارة عن صادرات أو إيرادات عامة، إضافة على أن هفها هو امتصاص "الفوائض المالية" الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط التي تستخدم من أجل تسديد الدين العام عند انخفاض الأسعار (عمرون، 2023/2022، الصفحات 122-128).

2. تقسيمات الإنفاق الحكومي:

تعددت تصنيفات الإنفاق الحكومي وذلك بناءً على الأهداف الاقتصادية والوظائف التي تؤديها الدولة، بحيث يمكن تقسيمها بشكل أساسي إلى ما يلي (الرفاعي، 2025، الصفحات 303-304-305):

- **الإنفاق الجاري:** الهدف من خلال الإنفاق الجاري هو ضمان المرافق العامة بشكل منتظم، حيث يشمل هذا الإنفاق نفقات السلع والخدمات، ومرتبات وأجور الموظفين، إضافة إلى فوائد ديون العامة، وأيضا يهدف هذا النوع من الإنفاق إلى الحفاظ على الأنشطة اليومية للدولة، حيث تقوم الدولة على الاعتماد بصفة كلية على الإيرادات العامة وذلك من أجل تمويل الإنفاق الحكومي الجاري؛
- **الإنفاق الاستثماري:** يتمثل هذا الإنفاق في النفقات التي تخصص من أجل تكوين رأس مال الثابت، كما أنه يهدف هذا الإنفاق إلى زيادة القدرة الإنتاجية للدولة وتطوير البنية التحتية، وهو يعد أداة رئيسية للدولة من أجل مواجهة الأزمات الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة خلال مدة زمنية طويلة؛
- **الإنفاق الحقيقي:** وهو الإنفاق الذي يترتب عليه حصول الدولة على سلع وخدمات بشكل مباشر مقابل ما دفعته من أموال، بحيث يساهم ذلك في توفير فرص العمل، وزيادة الناتج القومي؛
- **الإنفاق التحويلي:** ويعني هذا الإنفاق القيام بتحويل مبالغ نقدية من فئة إلى أخرى في المجتمع وذلك من أجل إعادة توزيع الدخل، دون أن يقابله حصول الدولة على سلع أو خدمات مباشرة، وهو ينقسم إلى ثلاثة أنواع:
- **الإنفاق التحويلي الاجتماعي:** وهو يهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للطبقات الفقيرة، وذلك من خلال المساهمة في التأمينات والإعانات الاجتماعية؛
- **الإنفاق التحويلي الاقتصادي:** ويتمثل هذا النوع في الإعانات التي تقوم الدولة بمنحها لبعض المشروعات الإنتاجية من أجل تخفيض تكاليفها، أو من أجل تشجيع الصادرات؛
- **الإنفاق التحويلي المالي:** حيث يتعلق هذا النوع بأعباء الدين العام والتي تتمثل في تسديد فوائد الديون وأقساطها.

3. قواعد الإنفاق الحكومي:

تقوم عملية الانفاق الحكومي على قيام بمجموعة من الضوابط والمعايير لضمان كفاءة استخدام الأموال العامة لتحقيق عدة أهداف، من خلالها سوف نشير الى قواعد الانفاق الحكومي والمتمثلة في قاعدة المنفعة القصوى وقاعدة الاقتصاد والتدبير.

- **قاعدة المنفعة القصوى:** تعني قاعدة المنفعة القصوى، أن تهدف النفقات إلى أكبر قدرة من المنفعة و يجب أن يكون ذلك بأقل تكلفة ممكنة، أو من خلال تحقيق أكبر رفاهية لأكبر عدد ممكن لأفراد المجتمع، بحيث أن فكر المنفعة بالنسبة لإنفاق الدولة لا يقتصر على زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع، بل تتطلب أيضا هذه القاعدة أن تقوم الدولة بتوجيه نفقاتها من أجل إشباع الحاجات العامة، الأمر الذي يقتضي دراسة متطلبات الاقتصاد و المجتمع، و مقدار الحاجة إلى مختلف المشاريع، بالإضافة إلى مراعاة كل ما يضيفه المشروع إلى كل من الدخل القومي و التشغيل و الطاقة الإنتاجية.

- **قاعدة الاقتصاد والتدبير:** وتعني هذه القاعدة أن تقوم الدولة أو السلطات العامة بتجنب الإسراف والتبذير في الإنفاق فيما لا مبرر ولا نفع له، أي أن هذه القاعدة تعني إنفاق كل ما يلزم إنفاقه من أموال مهما بلغت كميتها، وحتى يتم تطبيق هذه القاعدة، يتطلب الأمر أن يتوفر لدى الدولة رقابة مالية، إلى جانب جهاز إداري عالي الكفاءة، وأيضا إلى جانب تظافر جهود الرقابة الإدارية والتشريعية من أجل القيام عن أوجه الإسراف والتبذير وفرض العقاب اللازم على المخالفين (بن عباس، 2012/2011، الصفحات 41-42).

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي من المفاهيم الأساسية في الدراسات الاقتصادية، حيث يشكل نقطة الانطلاق لفهم ديناميكيات الاقتصاد وتطوره على المدى الطويل. ويهتم الإطار المفاهيمي بدراسة العوامل المؤثرة في زيادة الإنتاجية وتحسين الأداء الاقتصادي، إضافة الى تحليل أثر هذه العوامل على مستوى المعيشة والاستقرار الاقتصادي للدولة. ويهدف هذا المبحث الى تسليط الضوء على المفاهيم الأساسية للنمو الاقتصادي حيث سوف نعتمد في هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وأهدافه

النمو الاقتصادي يعكس قدرة الدولة على زيادة انتاج السلع والخدمات وتحسين مستوى المعيشة. في هذا المطلب، سنتناول مفهوم النمو الاقتصادي وأهدافه الرئيسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

1. تعريف النمو الاقتصادي:

النمو الاقتصادي عبر عن زيادة انتاج الدولة من السلع والخدمات، وقد تنوعت وتعددت المفاهيم المرتبطة به حسب اختلاف المنهجيات الاقتصادية والعوامل المؤثرة فيه، حيث سنسلط الضوء في هدا الفرع على بعض هذه التعاريف.

التعريف الأول: يعرف النمو الاقتصادي بأنه عبارة عن استمرارية قدرة الاقتصاد على زيادة حجم انتاجه من السلع والخدمات التي يتم توجيهها لكل فرد من أفراد المجتمع، مما يؤدي ذلك الى توسع كبير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي **(قرفي، 2021-2022، صفحة 83).**

التعريف الثاني: كما عرف النمو الاقتصادي أيضا على أنه تلك العملية التي تؤدي إلى زيادة تراكمية ومنتظمة في مستويات الدخل الحقيقي وذلك خلال فترة زمنية طويلة، شرط أن تتجاوز هذه الزيادة معدلات النمو الديمغرافي، مع التركيز على استدامة الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وضمان حماية الموارد البيئية **(بوكحلي و حزام، 2023-2024، صفحة 25).**

وبناءً على ما سبق يمكننا تعريف النمو الاقتصادي على أنه هو الزيادة المستمرة في الناتج المحلي الإجمالي، الناتجة عن تفعيل الإيرادات غير نفطية والتي تهدف إلى رفع مستوى معيشة الفرد مع ضمان استدامة الموارد.

2. أهداف النمو الاقتصادي:

انطلاقا من التعريفات السابقة يمكننا استخلاص مجموعة من الأهداف التي يسعى النمو الاقتصادي إلى تحقيقها وهي كما يلي (بوكحلي وحزام، 2023-2024؛ قرفي، 2021-2022):

- **تحقيق التوسيع المستمر في القدرة الإنتاجية:** حيث يهدف النمو الاقتصادي إلى تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال زيادة حجم الإنتاج من السلع والخدمات بشكل كبير لمواجهة والقضاء على الاحتياجات المتزايدة في المجتمع؛
- **رفع مستوى الدخل الحقيقي للفرد:** وذلك من خلال السعي نحو تحقيق زيادة في إجمالي الناتج المحلي الذي يتجاوز معدل السكاني، مما يؤدي الى ضمان دخل الفرد المعيشي؛
- **ضمان الاستدامة وحماية الموارد:** يهدف النمو إلى توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية، مع الحفاظ على البيئة وحماية الموارد وذلك من أجل ضمان حقوق الأفراد مع مرور الزمن؛
- **تحقيق التراكمية والاستقرار:** يسعى النمو الاقتصادي إلى تحقيق زيادة تراكمية ومنظمة في الدخل الحقيقي على المدى الطويل وليس على المدى القصير.

وتكتسب هذه الأهداف أهمية بالغة في الاقتصاد الجزائري، حيث يسعى من خلاله تنويع الإيرادات الجبائية غير نفطية وترشيد الإنفاق الحكومي إلى الانتقال من نمو ريعي إلى نمو اقتصادي مستدام.

3. أنواع النمو الاقتصادي:

يمكن تقسيم النمو الاقتصادي الى ثلاثة أنماط رئيسية تتمثل في:

- **النمو التلقائي أو الطبيعي:** هو عبارة عن نمو عفوي غير منسق، حيث ينتج من خلاله تفاعلات الملايين من المتعاملين الاقتصاديين وذلك في ظل الظروف المنافسة الكاملة، وفي هذا النمط يكون دور الدولة هو منع الاحتكارات والحفاظ على قواعد وحدود المنافسة؛
- **النمو العابر:** يعد هذا النوع مؤقتا وغير مستدام، اذ يتم نشأته نتيجة ظروف خارجة عن سيطرة الدولة، ويظهر هذا النوع بوضوح في الدول النفطية، حيث يرتبط نموها بتقلبات أسعار النفط العالمية حيث يرتفع بارتفاعها ويتراجع ويزول بتراجعها؛
- **النمو المخطط:** هو النمو الذي يتم تحقيقه من خلال إعداد خطط اقتصادية، حيث تكون الغاية منه تعبئة موارد الدولة واستخدامها بكفاءة، اذ يتطلب هذا النوع آليات واضحة تكون بوضوح المعايير والتقييم المستمر، لضمان الاستمرارية (قرفي، 2021-2022، الصفحات 86-87).

المطلب الثاني: دور تفاعل الإيرادات الجبائية غير النفطية والانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي

يساهم تفاعل الإيرادات الجبائية غير النفطية والانفاق الحكومي بشكل مباشر في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال خلق توازن مالي مستدام. فبينما تحفز الإيرادات غير النفطية الاستقرار وتنوع الاقتصاد، يوجه الانفاق الحكومي نحو الاستثمار في البنية التحتية والقطاعات الإنتاجية، مما يقلل الاعتماد على النفط ويدعم الناتج المحلي الإجمالي المستدام.

- **تنوع مصادر الدخل واستقرار النمو:** تلعب الإيرادات الجبائية غير النفطية (الضرائب، الرسوم الجمركية) دورا بديلا ومستقرا، مما يقلل من التقلبات الاقتصادية الناتجة عن تذبذب أسعار النفط، خاصة عند توجيهها (الأبيض، 2025).
- **علاقة طردية بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي:** يشير الباحثون الى وجود علاقة طردية بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، حيث تساهم زيادة الانفاق في دعم الطلب الكلي وتحقيق النمو وفق النظرية الكنزية (عثمان وبورحلة، 2021).

- **تحفيز القطاعات الإنتاجية:** يؤدي الانفاق العام، خاصة الموجه نحو الاستثمار والبنية التحتية، إلى تحفيز القطاع الخاص والأنشطة الاقتصادية غير النفطية مما يرفع الناتج المحلي (لورشفاني و الفارسي، 2014).
- **تعزيز الكفاءة المالية:** تفعيل الجباية غير النفطية يساعد في تمويل النفقات العامة دون الاعتماد الكلي على الريع النفطي، مما يضمن استمرارية التنمية (العياطي و بن عزة، 2018).
- **الضرائب كأداة تحفيز:** تعد الضرائب أداة استراتيجية فعالة لتحفيز الاقتصاد وتوجيه الاستثمارات من خلال منح إعفاءات، تخفيضات، أو مزايا ضريبية مؤقتة ودائمة (زيوش و نوغي، 2021، الصفحات 262-272).

بشكل عام، يعتبر التكامل بين هيكل ضريبي فعال يمول نفقات حكومية استثمارية ذكية عاملا حاسما في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة بعيدا عن الصدمات النفطية.

المبحث الثالث: التأصيل العملي لمتغيرات الدراسة

بعد الإطار النظري، يتم الانتقال الى التأصيل العملي لمتغيرات الدراسة من خلال تحديدها اجرائيا وبيان طرق قياسها ومصادر بياناتها، بما يسمح بتوظيفها بدقة ضمن النموذج القياسي وتحقيق انسجام منهجي في التحليل.

في هذا الإطار، يتناول هذا المحور مطلبين، حيث تم تخصيص المطلب الأول لعرض أبرز الدراسات المتعلقة بموضوع مذكرتنا المعنونة بدور تفاعل الإيرادات الجبائية غير نفطية والإنفاق الحكومي في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام، مع التركيز على أهدافها، ومناهجها، بالإضافة إلى نتائجها الرئيسية.

بينما يتضمن المطلب الثاني مناقشة مقارنة بين الدراسات السابقة، مع تسليط الضوء على أوجه الاتفاق والاختلاف بينها، وصولا إلى تحديد الفجوة العلمية التي تسعى هذه الدراسة إلى معالجتها.

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة

شهدت العلاقة بين الإيرادات الجبائية والانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي اهتماما واسعا في الادبيات الاقتصادية، حيث ركزت العديد من الدراسات على تحليل أثر السياسة الجبائية في تحقيق النمو، خاصة من خلال تعزيز دور الإيرادات غير النفطية وتقليل التبعية للموارد الريعية. وفي هذا الإطار، استندت بعض الدراسات الى أفكار رواد الفكر الاقتصادي لتفسير طبيعة هذه العلاقة.

1. عرض الدراسات المحلية:

- **دراسة (لا لو عائشة وبوقناديل محمد، 2025):** بحثت الدراسة في أثر النفقات الجبائية على النمو الاقتصادي بالجزائر (1999-2022) باستخدام المنهج الوصفي لعرض المفاهيم النظرية، والمنهج القياسي الكمي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL). وقد استخدمت الدراسة كلا من ضريبة على

أرباح الشركات (IBS)، الرسم على القيمة المضافة (TVA)، والرسم المهني (TAP) كمتغيرات مستقلة تعبر عن النفقات الجبائية، بينما تمثل المتغير التابع في الناتج المحلي الخام (GDP). وكشفت النتائج عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، حيث تبين وجود أثر إيجابي ومعنوي لكل من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) والرسم على القيمة المضافة (TVA) على النمو، مقابل تأثير سلبي للرسم على النشاط المهني (TAP).

- **دراسة (عيسى كركب، 2024)**: بحثت الدراسة في أثر الجباية العادية على النمو الاقتصادي بالجزائر (1990-2023) باستخدام المنهج الوصفي ونموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR) لنمذجة العلاقة بين المتغيرات (الناتج المحلي الإجمالي، كمتغير تابع، والجباية العادية كمتغير مستقل)، وخلصت النتائج إلى عدم وجود أثر معنوي للجباية العادية في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي، مما يؤكد استمرار التبعية للجباية البترولية كمحرك أساسي للاقتصاد.

- **دراسة (حكيم دحماني، وموسى سعداوي، 2020):** حللت الدراسة أثر الجباية العادية بمكوناتها (الضرائب المباشرة وغير المباشرة) على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (2000-2019)، وذلك لتقييم سياسة الإنعاش الاقتصادي. وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، أثبتت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الجباية العادية والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

- **دراسة (جوادي علي، 2016):** بحثت الدراسة في أثر الاقتطاعات الضريبية والإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي بالجزائر (1970-2008)، واعتمدت على نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لتقدير العلاقة بين المتغيرات (الجباية البترولية، الجباية العادية، نفقات التسيير ونفقات التجهيز). وخلصت إلى أن الجباية البترولية هي المحرك الرئيسي للنمو في المدى الطويل، بينما يقوده الإنفاق الاستثماري (التجهيز) في المدى القصير، مع انعدام أي أثر تنموي للجباية العادية ونفقات التسيير في كافة الآجال.

- **دراسة (نعوم عبد العزيز، 2006):** قامت بنمذجة التراكم الخام وتحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي في الجزائر (1970-2014) باستخدام منهج القياس الاقتصادي ونماذج (VAR) واختبارات التكامل المشترك؛ وخلصت النتائج إلى غياب علاقة توازنية واضحة مع ضعف في الفعالية الاقتصادية للإنفاق.

2. عرض الدراسات الأجنبية:

- **دراسة (Jolaiya, 2024)**: استكشفت الدراسة أثر الإيرادات غير النفطية على الإنفاق الحكومي في نيجيريا (2011-2022) باستخدام المنهج الوصفي التحليلي وطريقة المربعات الصغرى (OLS)، وأظهرت النتائج وجود أثر إيجابي ومعنوي لكل من الإيرادات الضريبية، والتعدينية، والزراعية في تمويل الإنفاق بنسبة تفسيرية بلغت 77.57%، بينما كشفت عن أثر سلبي للاقتراض الحكومي نتيجة أعباء سداد الديون.

♦ **دراسة (Eze et al., 2022)**:حللت الدراسة الآثار غير المتماثلة لمكونات الإيرادات الضريبية شملت ضريبة دخل الشركات (CIT)، ضريبة الأرباح الرأسمالية (CGT)، ضريبة التعليم (EDT)، و ضريبة القيمة المضافة (VAT) على نصيب الفرد من الناتج المحلي في نيجيريا باستخدام نموذج الانحدار الذاتي غير الخطي (NARDL)، وكشفت النتائج عن وجود علاقة ديناميكية غير متماثلة، حيث تؤثر صدمات ضريبة دخل الشركات إيجابا وسلبا في المدى القصير، بينما أظهرت في المدى الطويل أثرا سلبيا، مما يشير إلى أن الزيادات الضريبية المستمرة قد تعيق الأداء الاقتصادي.

♦ **دراسة (Adegbie et al., 2020)**: استكشفت الدراسة أثر الضرائب غير النفطية (الرسم على القيمة المضافة، ضريبة دخل الشركات، الرسوم الجمركية وضريبة الأرباح الرأسمالية، بالإضافة إلى ضريبة التعليم العالي) على النمو والتنمية في نيجيريا (1994-2017) باستخدام منهجي OLS وARDL، وخلصت النتائج إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي لهذه الضرائب على الناتج المحلي الإجمالي، مع دور فعال لضريبة القيمة المضافة ودخل الشركات في تعزيز الاستقرار المالي وتمويل البنية التحتية.

♦ **دراسة (Faudot et al., 2020)**: حللت الدراسة أثر الإيرادات الضريبية وغير النفطية على الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في المملكة العربية السعودية (2016-2020) في ظل "رؤية 2030"، باستخدام أدوات التحليل الوصفي واختبارات (t-test) والارتباط. وأثبتت النتائج وجود علاقة ارتباط طردية قوية جدا وذات دلالة إحصائية بين الإيرادات الضريبية غير النفطية والنمو، مع تباين معنوي في مساهمة الموارد الضريبية وغير الضريبية في الاقتصاد.

♦ **دراسة (Nwaru, 2015)**: قارنت الدراسة بين أداء الإيرادات الضريبية النفطية وغير النفطية وعلاقتها بالناتج المحلي الإجمالي في نيجيريا (2004-2013) باستخدام الحزمة الإحصائية (SPSS)، وكشفت النتائج عن ارتباط إيجابي قوي جدا بين إجمالي الضرائب والنمو. ورغم تفوق الضرائب النفطية في الأداء، أثبتت الاختبارات أن لكلا النوعين تأثيرا معنويا وإيجابيا، مما دفع الباحث للتوصية بضرورة تعزيز آليات تحصيل الضرائب غير النفطية.

المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة وعرض الفجوة العلمية

يتناول هذا المطلب تقديم تحليلي للدراسات السابقة ذات صلة بموضوع الدراسة، سواء بين البيئة المحلية أو الدولية، مع التركيز على الأبعاد والمنهجيات والنتائج التي توصلت اليها، كما يهدف إلى إبراز أوجه التشابه والاختلاف بينهما وبين الدراسة الحالية، من أجل تحديد الفجوة العلمية التي تسعى هده الدراسة إلى معالجتها.

1. مناقشة الدراسات السابقة:

من خلال استقراء الدراسات السابقة، يمكن تسجيل النقاط التحليلية التالية:

- **تباين الأثر الاقتصادي للجباية العادية:**

أظهرت الدراسات المحلية (الجزائرية) (عيسى كركب، 2024؛ وجوادي علي، 2016) ضعفا أو انعداما في أثر الجباية العادية على النمو، مرجعة ذلك إلى هيمنة الجباية البترولية. في المقابل، نجد أن الدراسات الدولية (Adegbie, 2020؛ وFaudot, 2020) في نيجيريا والسعودية أثبتت وجود أثر إيجابي وقوي للإيرادات غير النفطية، وهو ما يشير إلى نجاح تلك الدول في تفعيل الأنظمة الضريبية كأداة تنموية مقارنة بالحالة الجزائرية.

- **التطور المنهجي والأدوات القياسية:**

اعتمدت الدراسات على مجموعة متنوعة من النماذج القياسية، فبينما ركزت الدراسات القديمة نسبيا على نموذج المربعات الصغرى (OLS)، اتجهت الدراسات الحديثة (لالو وبوقناديل، 2025؛ وEze, 2022) نحو نماذج أكثر تقدما مثل نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) والنموذج غير الخطي (NARDL)، مما يسمح بفهم أعمق للعلاقات الديناميكية في المديين القصير والطويل.

- **تجزئة المتغيرات الضريبية:**

انتقلت الدراسات الحديثة من دراسة "الجباية العادية" ككتلة واحدة إلى تحليل مكوناتها (IBS, TVA, TAP). هذا التوجه كشف عن تضارب في الآثار، حيث قد يكون لبعض الضرائب أثر إيجابي بينما يعيق بعضها الآخر النمو (مثل الرسم على النشاط المهني TAP).

2. عرض الفجوة البحثية

بالرغم من ثراء الدراسات السابقة، إلا أن هناك فجوة علمية تبرز مبررات القيام بالدراسة الحالية، وتتمثل في النقاط التالية:

- **الفجوة الزمنية (الحداثة):**

تغطي الدراسة الحالية فترة زمنية حديثة تمتد إلى غاية عام 2024، وهي مرحلة فاصلة في الاقتصاد الجزائري اتسمت بإصلاحات ضريبية عميقة وتوجه جاد نحو التحرر من التبعية الريعية (رؤية الإنعاش الاقتصادي)، وهو ما يجعل نتائجها أكثر ملامسة للواقع الاقتصادي الحالي مقارنة بالدراسات السابقة التي اعتمدت على سلاسل زمنية قديمة.

- **الفجوة المكانية والظرفية:**

أغلب الدراسات التي أثبتت فعالية الجباية العادية كانت في بيئات اقتصادية مختلفة (نيجيريا، السعودية). لذا، تبرز الحاجة لدراسة الحالة الجزائرية في ظل "الإستراتيجية الجديدة للإنعاش الاقتصادي"، للتحقق مما إذا كانت الجباية العادية قد بدأت بالفعل في فك الارتباط بالريعية البترولية أم لا تزال مجرد أداة لتمويل نفقات التسيير.

- **الفجوة المنهجية (التحليل التفاعلي):**

تتميز هذه الدراسة عن سابقاتها باعتماد منهجية المتغير التفاعلي(Interaction variable) ، وذلك للكشف عن طبيعة التداخل والديناميكية بين الإيرادات الجباية غير النفطية والإنفاق الحكومي، وأثر هذا التفاعل المركب على تحقيق نمو اقتصادي مستدام. فبينما ركزت الدراسات السابقة على الأثر المباشر والمنفرد لكل متغير، تسعى هذه الدراسة لفهم كيف يمكن للجباية العادية أن ترفع كفاءة الإنفاق العام في تحفيز النمو، مما يوفر رؤية أكثر شمولية لصناع القرار.

- **الفجوة في النتائج المتضاربة:**

يعد تضارب نتائج الدراسات السابقة (بين من أثبت وجود أثر ومن نفاه) دافعا أساسيا لهذه الدراسة، حيث يعتقد أن إدخال المتغير التفاعلي قد يفسر هذا التباين، ويوضح ما إذا كان غياب الأثر في الدراسات السابقة يعود لضعف الجباية بذاتها أم لعدم كفاءة تخصيصها عبر قنوات الإنفاق الحكومي.

خلاصة الفصل الأول:

تم في هذا الفصل التطرق إلى الإطار النظري العام لموضوع الدراسة، من خلال تناول مختلف المفاهيم الأساسية المرتبطة بالإيرادات الجبائية غير النفطية والإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، باعتبارها متغيرات رئيسية تؤثر بشكل مباشر في التوازنات الاقتصاديات الكلية. وقد تم التركيز على إبراز أهمية الإيرادات الجبائية غير النفطية كبديل استراتيجي لتعزيز الموارد العمومية، خاصة في ظل تذبذب الموارد النفطية، مع توضيح دورها في دعم الاستقرار المالي وتحقيق الاستدامة الاقتصادية.

كما تم التطرق إلى مفهوم الإنفاق الحكومي وأهدافه وأنواعه، مع إبراز أهميته كأداة من أدوات السياسة المالية التي تعتمد عليها الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي، من خلال دعم الاستثمار العمومي، تحسين مستوى الخدمات، وتحفيز الطلب الكلي. وفي هذا السياق، تم إبراز مختلف الاليات التي من خلالها يمكن للإنفاق الحكومي أن يؤثر على النمو الاقتصادي، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

وبالإضافة إلى ذلك، تم عرض مفهوم النمو الاقتصادي ومحدداته الأساسية، مع التمييز بين مختلف المقاربات النظرية التي تناولت تفسيره، سواء الكلاسيكية أو الحديثة، مع إبراز دور كل من الموارد المالية والسياسات الاقتصادية في تحقيقه، كما تم تحليل طبيعة العلاقة بين الإيرادات الجبائية غير النفطية والإنفاق الحكومي من جهة، والنمو الاقتصادي من جهة أخرى، من خلال استعراض أهم النماذج النظرية التي فسرت هذه العلاقة، وكذا مناقشة نتائج عدد من الدراسات السابقة التي تناولت نفس الموضوع في سياقات مختلفة.

وقد أظهرت هذه الدراسات تباينا في النتائج، ما يعكس تعقيد العلاقة بين متغيرات الدراسة واختلاف تأثيرها باختلاف البيئات الاقتصادية والسياسية المتبعة، وهو ما يبرز أهمية التعمق في دراسة هذه العلاقة بشكل أدق. كما تم التطرق إلى فكرة إدراج المتغيرات التفاعلية لتفسير بعض التباينات في النتائج، خاصة فيما يتعلق بكفاءة تخصيص الموارد الجبائية عبر قنوات الإنفاق الحكومي.

وفي الأخير، مكن هذا الفصل من بناء قاعدة نظرية متكاملة تبرز مختلف الجوانب المرتبطة بموضوع الدراسة، وتحدد الإطار المفاهيمي والتحليلي الذي يستند إليه البحث، مع توضيح موقع الدراسة الحالية ضمن الأدبيات الاقتصادية، وبيان الإضافة العلمية المنتظرة منها. كما يعد هذا الفصل تمهيدا ضروريا للانتقال إلى الجانب التطبيقي، الذي سيتم من خلاله اختبار الفرضيات وتحليل العلاقة بين المتغيرات في السياق الجزائري، بهدف الوصول إلى نتائج عملية تدعم صناع القرار في رسم سياسات مالية أكثر فعالية.

الفصل الثاني

الدراسة التطبيقية لأثر تفاعل الإيرادات الجبائية غير النفطية والإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي

تمهيد:

في ظل التحولات الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد الجزائري، خاصة مع تذبذب عائدات المحروقات، برزت الحاجة إلى إعادة توجيه السياسة المالية نحو تعزيز مصادر التمويل البديلة، وعلى رأسها الإيرادات الجبائية غير النفطية، باعتبارها أحد الركائز الأساسية لتحقيق الاستقرار المالي ودعم النمو الاقتصادي المستدام. ويُعد التحكم في هيكل الإيرادات العامة وتحسين كفاءة الإنفاق الحكومي من أبرز التحديات التي تواجه صناع القرار في الجزائر، حيث أن تحقيق التوازن بين تعبئة الموارد المالية وتخصيصها بشكل فعال يمثل شرطا ضروريا لضمان استدامة التنمية.

وفي هذا السياق، تلعب السياسة المالية دوراً محورياً في تحفيز النشاط الاقتصادي، من خلال توجيه الإنفاق الحكومي نحو القطاعات المنتجة، وتعزيز فعالية النظام الجبائي بما يساهم في زيادة الإيرادات غير النفطية وتقليل الاعتماد على الموارد الريعية. كما أن وجود تنسيق فعال بين جانبي الإيرادات والنفقات من شأنه أن يعزز من كفاءة السياسات الاقتصادية، ويخلق بيئة مواتية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

ورغم الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لإصلاح المنظومة الجبائية وترشيد الإنفاق العمومي، إلا أن فعالية هذه الإصلاحات لا تزال محل نقاش، خاصة فيما يتعلق بمدى انعكاس التفاعل بين الإيرادات الجبائية غير النفطية والإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، سواء في الأجل القصير أو الطويل، في ظل التحديات الداخلية والتقلبات الاقتصادية العالمية.

استنادا إلى هذه الحقائق سيتضمن هذا الفصل المباحث التالية:

- **المبحث الأول**: عرض وتحليل تطور الإيرادات الجبائية غير النفطية والإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2024)؛
- **المبحث الثاني**: الإطار المنهجي للدراسة: تعريف المتغيرات، واختبارات الإستقرارية والتكامل المشترك؛
- **المبحث الثالث**: تقدير وتحليل العلاقة بين الإيرادات الجبائية غير النفطية والإنفاق الحكومي وأثرهما التفاعلي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

المبحث الأول: عرض وتحليل تطور الإيرادات الجبائية غير النفطية والإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2024)

يعد تحليل تطور المؤشرات المالية والاقتصادية خطوة أساسية لفهم طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة، حيث يسمح بتشخيص الاتجاهات العامة التي عرفتها كل من الإيرادات الجبائية غير النفطية، والإنفاق الحكومي، والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة. ويكتسي هذا التحليل أهمية خاصة في ظل التحولات التي شهدها الاقتصاد الجزائري منذ سنة 2000، سواء من حيث الإصلاحات الجبائية، أو التغيرات في هيكل الإنفاق العمومي، أو التقلبات التي مست معدلات النمو الاقتصادي، خاصة في سياق الاعتماد الكبير على عائدات المحروقات.

المطلب الأول: تطور الإيرادات الجبائية غير النفطية والإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (2000-2024)

شهدت الجزائر خلال فترة الدراسة تطورات ملحوظة في كل من الإيرادات الجبائية غير النفطية والإنفاق الحكومي، وذلك في ظل التحولات الاقتصادية والتقلبات التي عرفتها أسواق النفط العالمية. فقد سعت الدولة إلى تعزيز مواردها الجبائية العادية وتقليص الاعتماد المفرط على الجباية البترولية، من خلال توسيع الوعاء الضريبي وإصلاح النظام الجبائي. وفي المقابل، عرف الإنفاق الحكومي تزايدا مستمرا نتيجة تبني الدولة لسياسات توسعية تهدف إلى دعم الاستثمار العمومي وتحفيز النشاط الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي. وعليه، يهدف هذا المطلب إلى تحليل تطور الإيرادات الجبائية غير النفطية والإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة.

1. تطور الإيرادات الجبائية غير النفطية في الجزائر خلال الفترة (2000-2024):

تعد الإيرادات الجبائية غير النفطية أحد أهم مكونات المالية العامة، نظرا لدورها في تقليل الاعتماد على الموارد الريعية وتعزيز الاستدامة المالية. وقد أولت الجزائر خلال السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا بتطوير هذا النوع من الإيرادات من خلال إصلاحات جبائية مست مختلف الضرائب والرسوم، بهدف توسيع الوعاء الضريبي وتحسين كفاءة التحصيل. ويكتسي تحليل تطور هذه الإيرادات أهمية خاصة لفهم مدى نجاح السياسات المتبعة في تعزيز الجباية العادية، وكذا تقييم قدرتها على مواكبة احتياجات الإنفاق الحكومي في ظل التقلبات الاقتصادية. وعليه، يهدف هذا المطلب إلى استعراض وتحليل الاتجاهات العامة التي عرفتها الإيرادات الجبائية غير النفطية في الجزائر خلال الفترة (2000-2024) وهي ممثلة في الشكل الموالي:

الشكل رقم 01: تطور الإيرادات الجبائية غير النفطية في الجزائر خلال الفترة (2000-2024).

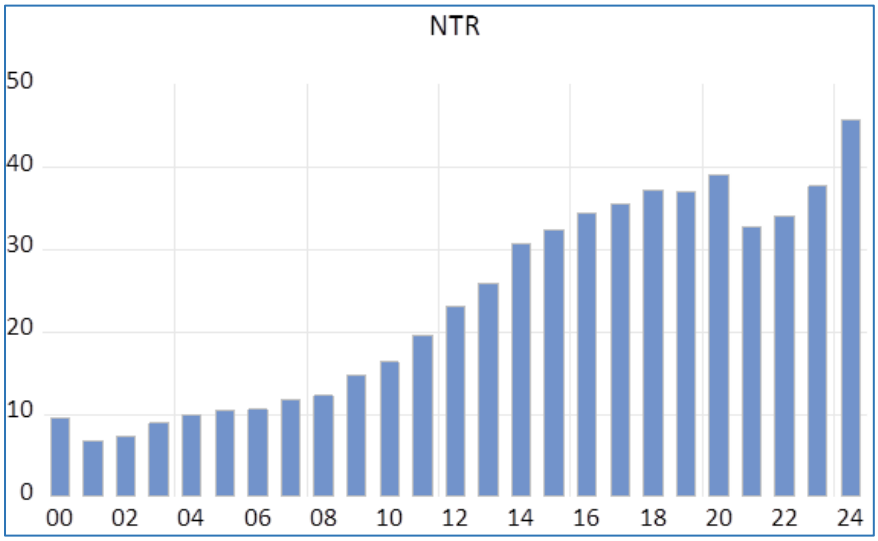

المصدر: مخرجات برنامج EViews 12 بناءً على معطيات وزارة المالية الجزائرية.

يظهر الشكل رقم (01) التطور الزمني للإيرادات الجبائية غير النفطية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2024، حيث يمكن ملاحظة عدة اتجاهات رئيسية تعكس طبيعة التحولات التي عرفتها السياسة الجبائية في البلاد.

في بداية الفترة (2000-2008)، سجلت الإيرادات الجبائية غير النفطية مستويات منخفضة نسبيا مع نمو تدريجي وبطيء، وهو ما يعكس استمرار اعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على الإيرادات النفطية، وضعف مساهمة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة.

ابتداءً من سنة 2009 إلى غاية حوالي 2014، يظهر منحنى الإيرادات اتجاها تصاعديا واضحا، حيث شهدت هذه الفترة ارتفاعا ملحوظا في الإيرادات الجبائية غير النفطية. ويمكن تفسير ذلك بالإصلاحات الجبائية التي انتهجتها الدولة، إضافة إلى تحسن آليات التحصيل وتوسيع الوعاء الضريبي.

أما خلال الفترة (2015-2019)، فقد استمر الارتفاع ولكن بوتيرة أقل نسبيا، حيث بدأت الإيرادات في الاستقرار النسبي، وهو ما قد يعكس تأثر الاقتصاد بتراجع أسعار النفط منذ 2014، مما دفع الدولة إلى تعزيز الجباية العادية كبديل جزئي لتعويض نقص الموارد النفطية. في المقابل، تظهر السنتين (2020-2021) نوعا من التراجع أو التذبذب في الإيرادات، وهو ما يمكن ربطه بتداعيات جائحة كورونا (COVID-19) التي أثرت سلبا على النشاط الاقتصادي، وبالتالي على الحصيلة الجبائية.

وأخيرا، خلال الفترة (2022-2024)، عادت الإيرادات الجبائية غير النفطية إلى الارتفاع مجددا، حيث سجلت أعلى مستوياتها في نهاية الفترة، مما يدل على تحسن الأداء الجبائي واستمرار جهود الدولة في تنويع مصادر الإيرادات وتعزيز الاستدامة المالية.

وبشكل عام، يتضح أن الإيرادات الجبائية غير النفطية في الجزائر اتخذت منحى تصاعديا على المدى الطويل، رغم بعض التذبذبات الظرفية، وهو ما يعكس توجه الدولة نحو تقوية الجباية العادية ورقمنتها. غير أن هذا التطور يبقى بحاجة إلى مزيد من التعزيز لضمان تقليص التبعية للإيرادات النفطية وتحقيق توازن مالي مستدام.

2. تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (2000-2024):

يمثل الإنفاق الحكومي أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تمويل المشاريع التنموية وتوفير الخدمات العمومية ودعم النشاط الاقتصادي. وقد شهدت الجزائر خلال فترة الدراسة مستويات متفاوتة من الإنفاق العمومي، تأثرت بعوامل متعددة من بينها تطور الإيرادات العامة، وتوجهات السياسة الاقتصادية، إضافة إلى الظروف الاقتصادية الداخلية والخارجية. ويهدف تحليل تطور الإنفاق الحكومي إلى إبراز مدى فعاليته في تحفيز النمو الاقتصادي، وكذا تقييم كفاءة تخصيص الموارد العمومية. ومن هذا المنطلق، يسعى هذا المطلب إلى دراسة تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (2000-2024) وتحليل أبرز ملامحه. والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 02: تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (2000-2024).

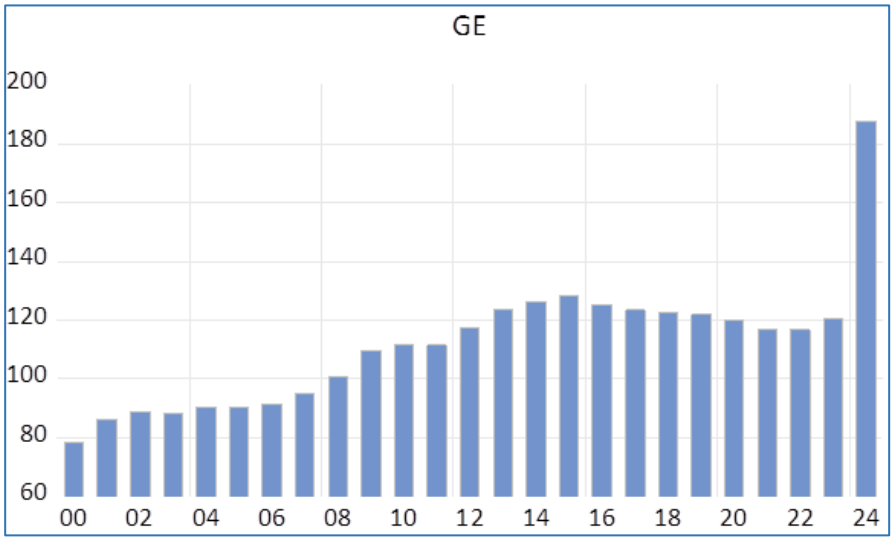

المصدر: مخرجات برنامج EViews 12 بناءً على معطيات البنك الدولي (World Bank, 2025).

يبرز الشكل رقم (02) المسار الزمني لتطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2024، حيث يمكن استخلاص مجموعة من الاتجاهات التي تعكس طبيعة السياسة المالية المتبعة.

في المرحلة الأولى (2000-2008)، يلاحظ ارتفاع تدريجي في مستوى الإنفاق الحكومي، حيث انتقل من مستويات منخفضة نسبيا إلى مستويات أعلى بشكل متواصل. ويعزى ذلك إلى تحسن الموارد المالية للدولة، خاصة في ظل ارتفاع أسعار النفط خلال تلك الفترة، مما سمح بزيادة النفقات العمومية وتمويل البرامج التنموية.

خلال الفترة (2009-2014)، تسارع نمو الإنفاق الحكومي بشكل واضح، حيث سجل منحنى تصاعديا ملحوظا. ويعكس هذا التوجه اعتماد الدولة على سياسة توسعية، من خلال زيادة الإنفاق على البنية التحتية والمشاريع الكبرى، بهدف دعم النمو الاقتصادي وتحفيز الطلب الكلي.

أما في المرحلة (2015-2019)، فيلاحظ نوع من الاستقرار النسبي مع ميل طفيف نحو التراجع، حيث بدأت مستويات الإنفاق الحكومي في التباطؤ. ويفسر ذلك بتأثر المالية العامة بتراجع أسعار النفط منذ سنة 2014، ما دفع الحكومة إلى تبني سياسات أكثر حذرا وترشيدا للنفقات. في المقابل، تظهر الفترة (2020-2022) استمرار حالة الاستقرار النسبي مع بعض التذبذبات، نتيجة تداعيات جائحة كورونا التي فرضت ضغوطا إضافية على الميزانية العامة، سواء من حيث زيادة الإنفاق الصحي والاجتماعي أو تراجع الإيرادات.

وأخيرا، خلال الفترة (2023-2024)، يسجل الإنفاق الحكومي ارتفاعا حادا وملحوظا، حيث بلغ أعلى مستوياته في نهاية الفترة. ويعكس هذا الارتفاع عودة التوجه نحو السياسة التوسعية، نتيجة تحسن الموارد المالية وتبني برامج تنموية تساهم في إنعاش الاقتصاد الوطني.

وبشكل عام، يتضح أن الإنفاق الحكومي في الجزائر اتسم باتجاه تصاعدي على المدى الطويل، مع فترات من الاستقرار والتذبذب المرتبطة بالظروف الاقتصادية، خاصة تقلبات أسعار النفط والأزمات العالمية. ويؤكد ذلك الدور المحوري للإنفاق العمومي كأداة رئيسية في السياسة المالية، رغم التحديات المرتبطة بضمان استدامته وكفاءته.

المطلب الثاني: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2024)

يعد النمو الاقتصادي مؤشرا أساسيا لقياس أداء الاقتصاد الوطني ومدى قدرته على تحقيق الرفاه الاقتصادي. وقد عرف الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2024) تحولات ملحوظة في معدلات النمو، نتيجة لتأثير مجموعة من العوامل، أبرزها تقلبات أسعار النفط، والسياسات الاقتصادية المتبعة، ومستوى الإنفاق الحكومي، إضافة إلى تطور الإيرادات الجبائية غير النفطية. ويساهم تحليل اتجاهات النمو الاقتصادي في تحديد مدى استجابة الاقتصاد

الجزائري لمختلف التغيرات الاقتصادية. وعليه، يهدف هذا المطلب إلى عرض وتحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 03: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2024).

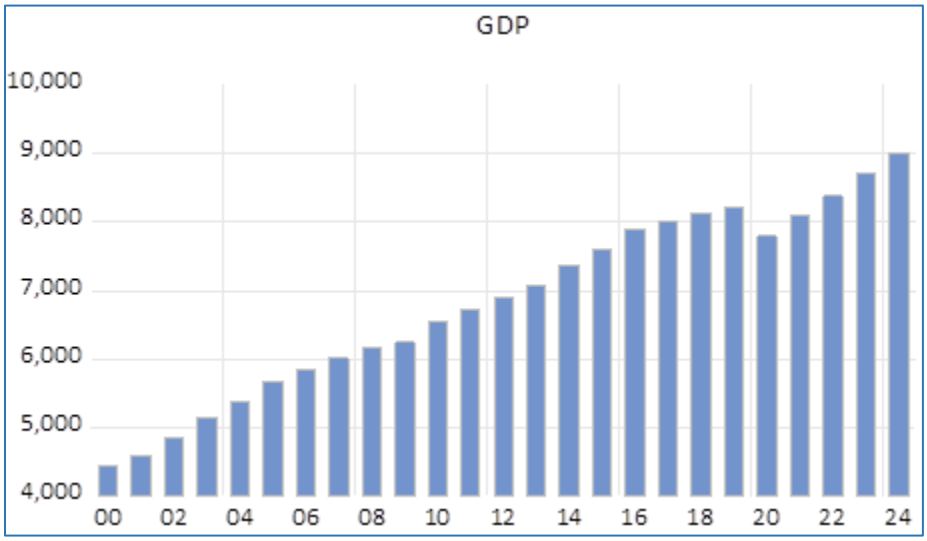

المصدر: مخرجات برنامج EViews 12 بناءً على معطيات البنك الدولي (World Bank, 2025).

يوضح الشكل رقم (03) تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2024، حيث يعكس هذا المؤشر أداء الاقتصاد الوطني ومدى قدرته على تحقيق النمو عبر الزمن.

في المرحلة الأولى (2000-2008)، يلاحظ اتجاه تصاعدي واضح في مستوى الناتج المحلي الإجمالي، حيث شهد الاقتصاد الجزائري نموا تدريجيا ومستقرا. ويعزى ذلك إلى تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما انعكس إيجابا على الإيرادات العامة والاستثمار العمومي، وبالتالي دعم النشاط الاقتصادي.

خلال الفترة (2009-2014)، استمر النمو الاقتصادي في الارتفاع بوتيرة معتبرة، رغم التأثر النسبي بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008، إلا أن الجزائر استطاعت الحفاظ على نسق نمو إيجابي بفضل السياسات التوسعية وزيادة الإنفاق الحكومي.

أما في الفترة (2015-2019)، فقد واصل الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعه ولكن بوتيرة أبطأ نسبيا، حيث تأثر الاقتصاد بتراجع أسعار النفط منذ سنة 2014، مما انعكس على الموارد المالية للدولة وأدى إلى نوع من التباطؤ في النمو الاقتصادي. في المقابل، تظهر سنة 2020 تراجعا ملحوظا في الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يمكن تفسيره بتداعيات جائحة كورونا (COVID-19) التي أثرت سلبا على مختلف القطاعات الاقتصادية، سواء من حيث الإنتاج أو الاستثمار أو الاستهلاك. وخلال الفترة (2021-2024)، عاد الاقتصاد الجزائري إلى مسار النمو مجددا، حيث سجل

الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا تدريجيا ليبلغ أعلى مستوياته في نهاية الفترة، ما يعكس تعافي النشاط الاقتصادي وتحسن بعض المؤشرات الكلية.

وبشكل عام، يتبين أن النمو الاقتصادي في الجزائر اتخذ اتجاها تصاعديا على المدى الطويل، رغم تعرضه لبعض الصدمات الظرفية، خاصة المرتبطة بتقلبات أسعار النفط والأزمات العالمية. ويؤكد ذلك طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي لا يزال يتأثر بشكل كبير بالعوامل الخارجية، مما يستدعي تعزيز مصادر النمو البديلة، وعلى رأسها تطوير الإيرادات الجبائية غير النفطية وتحسين كفاءة الإنفاق الحكومي لتحقيق نمو اقتصادي أكثر استدامة.

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة: المتغيرات، اختبارات الاستقرارية والتكامل المشترك

في هذا المبحث، سيتم تقديم عرض شامل للمنهجية المعتمدة في دراسة أثر الإيرادات الجبائية غير النفطية والإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2024). كما يتناول هذا المبحث تحديد متغيرات الدراسة ومصادر جمع بياناتها، بالإضافة إلى اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للتحقق من خصائصها الإحصائية، ثم اختبار التكامل المشترك للتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

ومن خلال هذه الاختبارات، سيتم بناء نموذج قياسي يعتمد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة في الأجلين القصير والطويل، مع إدراج المتغير التفاعلي لقياس الأثر المشترك بين الإيرادات الجبائية غير النفطية والإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: المنهجية المتبعة ومتغيرات الدراسة

يتناول هذا المطلب عرض المنهجية القياسية المعتمدة في تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة، إلى جانب تحديد هذه المتغيرات وبيان طرق قياسها ومصادر جمع بياناتها.

1. المنهجية المتبعة في الدراسة:

يعد تحديد المنهجية المتبعة خطوة أساسية في الجانب التطبيقي، حيث يساهم في توضيح كيفية اختبار فرضيات الدراسة ومعالجة البيانات بأسلوب علمي ومنهجي، بما يعزز دقة النتائج وموثوقيتها.

تعتمد هذه الدراسة على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، وذلك لملاءمته لطبيعة البيانات الزمنية المستخدمة، خاصة في حالة وجود متغيرات مستقرة عند مستويات مختلفة، أي من الدرجة I(0) و I(1)، دون أن تكون مدمجة من الدرجة الثانية I(2). كما يتيح هذا النموذج إمكانية اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وتحليل ديناميكية العلاقة بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل.

وتتمثل أهم الخطوات المنهجية المتبعة في هذه الدراسة فيما يلي:

- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختباري (ADF) و(PP)، وذلك للتحقق من درجة تكامل المتغيرات والتأكد من أنها لا تتجاوز الدرجة الأولى، لأن وجود متغيرات من الدرجة I(2) يفقد نموذج ARDL صلاحيته (Pesaran, Shin, & Smith, 1999)؛
- تحديد فترات الإبطاء المثلى لكل متغير بالاعتماد على معايير المعلومات الإحصائية، ثم إجراء اختبار الحدود (Bounds Test) للتحقق من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات؛
- تقدير نموذج ARDL المناسب لتحليل العلاقة طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي وكل من الإيرادات الجبائية غير النفطية والإنفاق الحكومي، مع إدراج المتغير التفاعلي؛
- تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لدراسة العلاقة في الأجل القصير، وقياس سرعة التكيف نحو التوازن بعد حدوث الصدمات.

2. متغيرات الدراسة:

يعرض الجدول رقم (01) متغيرات الدراسة ومصادر جمع بياناتها، حيث تم اعتماد **النمو الاقتصادي** كمتغير تابع، وتم قياسه من خلال **الناتج المحلي الإجمالي (GDP)** بالأسعار الجارية. أما المتغيرات المستقلة فتتمثل في:

- **الإيرادات الجبائية غير النفطية (NTR):** وتمثل أحد أهم مصادر التمويل البديلة، وقد تم قياسها بالمليار دينار جزائري اعتماداً على بيانات وزارة المالية الجزائرية؛
- **الإنفاق الحكومي (GE):** ويعكس حجم النفقات العمومية التي تقوم بها الدولة، وتم قياسه بالمليار دينار جزائري بالاعتماد على بيانات البنك الدولي؛
- **المتغير التفاعلي (NTR_GE):** وهو حاصل ضرب الإيرادات الجبائية غير النفطية في الإنفاق الحكومي، ويهدف إلى قياس الأثر المشترك بين المتغيرين على النمو الاقتصادي، أي كيف يتغير تأثير أحدهما تبعا لمستوى الآخر. ويعرف المتغير التفاعلي بأنه متغير مشتق يستخدم في نماذج الانحدار لقياس التأثير المشترك بين متغيرين، حيث لا يكون تأثير أحد المتغيرات ثابتا بل يعتمد على قيمة متغير آخر (Göksu & Ergun, 2013, pp. 193-195).

وتعتمد الدراسة على بيانات سنوية خلال الفترة (2000-2024)، تم جمعها من مصادر رسمية موثوقة، ومعالجتها باستخدام برنامج EViews 12، بما يسمح بإجراء التحليل القياسي واختبار فرضيات الدراسة بدقة.

الجدول رقم 01: المتغيرات ومصادر جمع البيانات.

المتغير	نوع المتغير	المصدر	القياس
النمو الاقتصادي (**GDP**)	متغير تابع	(World Bank, 2025)	المليار دينار جزائري (**DZD**)
الإيرادات الجبائية غير النفطية (**NTR**)	متغير مستقل	قوانين المالية (وزارة المالية، الجزائر)	المليار دينار جزائري (**DZD**)
الإنفاق الحكومي (**GE**)	متغير وسيط	(World Bank, 2025)	المليار دينار جزائري (**DZD**)
المتغير التفاعلي (**NTR_GE**)	متغير تفاعلي	مخرجات برنامج EViews 12	حاصل ضرب الإيرادات الجبائية غير النفطية في الإنفاق الحكومي

المصدر: من إعداد الطالبتين.

المطلب الثاني: اختبار الاستقرارية والتكامل المشترك بين المتغيرات

يتناول هذا المطلب دراسة الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة، من خلال اختبار مدى استقراريتها، ثم تحديد الإبطاءات المثلى، وأخيرا اختبار وجود علاقة تكامل مشترك بينها. ويهدف ذلك إلى التحقق من إمكانية تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، وكذا التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإيرادات الجبائية غير النفطية والإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر.

1. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

تعد مسألة استقرارية السلاسل الزمنية من أهم الخطوات الأساسية في التحليل القياسي، حيث إن استخدام بيانات غير مستقرة قد يؤدي إلى نتائج مضللة وغير دقيقة. لذلك، يتم اختبار استقرارية متغيرات الدراسة للتأكد من خلوها من جذور الوحدة. وفي هذا السياق، سيتم الاعتماد على اختبار (Dickey & Fuller, 1979) واختبار (Phillips & Perron, 1988)، وذلك بهدف تحديد درجة تكامل كل متغير من متغيرات الدراسة.

ويهدف هذا الاختبار إلى التحقق مما إذا كانت المتغيرات مستقرة عند المستوى I(0)، أو تصبح مستقرة بعد أخذ الفرق الأول I(1)، مع التأكيد على ضرورة عدم وجود متغيرات مدمجة من الدرجة الثانية I(2)، لأن ذلك يتعارض مع شروط تطبيق نموذج ARDL وفقا لما أشار إليه (Pesaran, Shin, & Smith, 1999).

وعليه، سيتم عرض نتائج اختبارات الاستقرارية لكل متغير على حدة، وتحديد درجة تكامله، في الجدول رقم (02) تمهيدا للانتقال إلى اختبار التكامل المشترك وبناء النموذج القياسي المناسب.

الجدول رقم 02: نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية.

المتغير		Phillips-Perron (PP)		Augmented-Dickey-Fuller (ADF)	
		المستوى	الدرجة الأولى	المستوى	الدرجة الأولى
GDP	بقاطع	-0.7736 (0.8086)	-3.9919 (0.0058)***	-0.7736 (0.8086)	-3.9919 (0.0058)***
	بقاطع واتجاه عام	-2.0915 (0.5243)	-3.9592 (0.0257)**	-2.5698 (0.2955)	-3.5333 (0.0062)***
	بدون	4.7365 (1.0000)	-1.9608 (0.0495)**	5.5494 (1.0000)	-1.9608 (0.0495)**
NTR	بقاطع	0.4198 (0.9796)	-3.3263 (0.0254)**	0.5394 (0.9845)	-2.4614 (0.0419)**
	بقاطع واتجاه عام	-2.4366 (0.3533)	-3.3425 (0.0845)*	-2.7853 (0.2164)	-2.2920 (0.0419)**
	بدون	2.2869 (0.9927)	-2.3484 (0.0212)**	2.7382 (0.9974)	-2.1966 (0.0298)**
GE	بقاطع	0.2475 (0.9700)	-0.5572 (0.0086)***	0.2475 (0.9700)	-0.0117 (0.0094)***
	بقاطع واتجاه عام	-1.6753 (0.7307)	0.3839 (0.0194)**	-2.4758 (0.3355)	0.8939 (0.0099)***
	بدون	1.6452 (0.9719)	-0.1229 (0.0163)**	1.6452 (0.9719)	0.4224 (0.0079)***
NTR_GE	بقاطع	0.8146 (0.0092)***	-	-1.8398 (0.0135)**	-
	بقاطع واتجاه عام	-0.5294 (0.0179)**	-	-0.26315 (0.0271)**	-
	بدون	1.9871 (0.0298)**	-	-0.4552 (0.0451)**	-

القيم الموجودة بين () تمثل القيمة الاحتمالية (p-Value).

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على مخرجات برنامج EViews 12.

يعرض الجدول رقم (02) نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة باستخدام كل من اختبار (ADF) واختبار (PP)، وذلك عند المستوى وعند الفرق الأول، وبثلاث حالات (بوجود قاطع، بوجود قاطع واتجاه عام، وبدون قاطع). وجاءت النتائج كما يلي:

♦ **تحليل استقرارية متغير النمو الاقتصادي (GDP):** تشير نتائج اختبار (ADF) و(PP) إلى أن متغير GDP غير مستقر عند المستوى، حيث أن القيم الاحتمالية (p-value) أكبر من 5% في معظم الحالات، (في المقابل، يصبح

المتغير مستقرا عند أخذ الفرق الأول، حيث جاءت القيم الاحتمالية أقل من 5%، مما يدل على رفض فرضية العدم (عدم وجود جذر وحدة). وبالتالي، فإن متغير GDP متكامل من الدرجة الأولى I(1).

- **تحليل استقرارية متغير الإيرادات الجبائية غير النفطية (NTR):** تظهر نتائج الاختبار أن متغير NTR غير مستقر عند المستوى في مختلف النماذج، نظرا لارتفاع القيم الاحتمالية. بينما عند الفرق الأول، تصبح القيم الاحتمالية معنوية إحصائيا (أقل من 5%) في كل من اختباري ADF وPP. وبالتالي، فإن متغير NTR متكامل من الدرجة الأولى I(1).

- **تحليل استقرارية متغير الإنفاق الحكومي (GE):** تشير النتائج إلى أن متغير GE غير مستقر عند المستوى. لكن عند الفرق الأول، تصبح القيم الاحتمالية دالة إحصائيا، مما يدل على استقرارية السلسلة الزمنية. وعليه، فإن متغير GE متكامل من الدرجة الأولى I(1).

- **تحليل استقرارية المتغير التفاعلي (NTR_GE):** من خلال نتائج اختبار (ADF) و(PP)، يتضح أن المتغير التفاعلي NTR_GE مستقر عند المستوى، حيث أن القيم الاحتمالية تشير إلى المعنوية الإحصائية في المستوى. وبالتالي، فإن المتغير التفاعلي متكامل من الدرجة الأولى I(0).

من خلال تحليل نتائج اختبارات الاستقرارية، يتبين أن جميع متغيرات الدراسة (GDP، NTR، GE، NTR_GE) مستقرة عند المستوى والفرق الأول، وهذا يعني أنه لا توجد متغيرات من الدرجة الثانية I(2)، وهو شرط أساسي لتطبيق نموذج ARDL، مما يؤكد صلاحية استخدام هذا النموذج في تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة.

2. تحديد الإبطاءات المثلى واختبار الحدود للتكامل المشترك.

يتناول هذا الفرع مرحلتين أساسيتين من مراحل التحليل القياسي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، حيث يتم في المرحلة الأولى تحديد الإبطاءات المثلى لكل من متغيرات الدراسة، لتحقيق أفضل ملاءمة ممكنة للنموذج. أما في المرحلة الثانية، فيتم إجراء اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bounds Test)، قصد التحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، حيث يتم اختبار ما إذا كانت الإيرادات الجبائية غير النفطية والإنفاق الحكومي، بالإضافة إلى أثرهما التفاعلي، تؤثر بشكل معنوي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

- **تحديد الإبطاءات المثلى:**

قبل الشروع في اختبار حدود التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، يعد تحديد عدد فترات الإبطاء المثلى خطوة أساسية في بناء نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، نظرا لما لها من تأثير مباشر على دقة

التقدير وموثوقية النتائج. فاختيار عدد غير مناسب من الإبطاءات قد يؤدي إلى مشاكل في الارتباط الذاتي أو فقدان كفاءة النموذج، مما ينعكس سلبا على تفسير العلاقة بين المتغيرات (Enders, 2010).

وفي هذا السياق، يتم تحديد طول فترات الإبطاء المثلى بالاعتماد على مجموعة من المعايير الإحصائية، وبالاعتماد على نتائج هذه الدراسة الموضحة في الجدول رقم (03)، يتضح أن أغلب المعايير الإحصائية، تشير إلى أن التأخير الرابع (Lag 4) هو الأنسب لنموذج الدراسة، مما يعني أن إدراج أربع فترات إبطاء يساهم في تحسين جودة النموذج ويعكس بشكل أفضل الديناميكية الزمنية للعلاقة بين المتغيرات.

الجدول رقم 03: نتائج اختبار اختيار النموذج الأمثل للدراسة.

الإبطاء	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-449.8933	-	6.98e+13	43.22793	43.42689	43.27111
1	-363.1421	132.1922	8.58e+10	36.48973	37.48451	36.70562
2	-345.0240	20.70639	8.56e+10	36.28800	38.07861	36.67661
3	-295.8492	37.46653	6.61e+09	33.12850	35.71493	33.68982
4	-172.5248	**46.98074***	**1308759***	**22.90712***	**26.28938***	**23.64116***

(*) الابطاء الأمثل.

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على مخرجات برنامج EViews 12.

- **اختبار التكامل المشترك (ARDL Bounds Test):**

يعد اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bounds Test) أحد الأساليب القياسية المعتمدة للتحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة ضمن نموذج ARDL. ويعتمد هذا الاختبار على مقارنة القيمة المحسوبة لإحصائية (F) بالقيم الجدولية لكل من الحدين الأدنى والأعلى، والتي تحدد طبيعة العلاقة بين المتغيرات. ففي حالة ما إذا كانت القيمة المحسوبة لإحصائية (F) أكبر من الحد الأعلى، فإن ذلك يدل على وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، أي وجود علاقة توازنية مستقرة تربط بين النمو الاقتصادي وكل من الإيرادات الجبائية غير النفطية والإنفاق الحكومي، بالإضافة إلى أثرهما التفاعلي. أما إذا كانت قيمة (F) أقل من الحد الأدنى، فهذا يعني عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات. وعليه، يعتبر هذا الاختبار خطوة محورية في التحليل القياسي، إذ يسمح بتحديد ما إذا كان من المناسب الانتقال إلى تقدير العلاقة طويلة الأجل ونموذج تصحيح الخطأ (ECM)، أو الاكتفاء بتحليل العلاقة في الأجل القصير فقط (Oteng-Abayie & Frimpong, 2006).

الجدول رقم 04: نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك.

قيمة	الإحتمالية			درجات التكامل
F-Bounds Test	10%	5%	1%	
13.01961	2.37	2.79	3.65	I(0)
	3.2	3.67	4.66	I(1)

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على مخرجات برنامج EViews 12.

يعرض الجدول رقم (04) نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك. حيث نلاحظ أن القيمة المحسوبة لإحصائية F بلغت 13.01961، وهي قيمة مرتفعة جداً مقارنة بالقيم الجدولية لكل من الحد الأدنى والحد الأعلى عند مختلف مستويات المعنوية (1%، 5%، 10%)، وهو ما يسمح برفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك، وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

المبحث الثالث: تقدير العلاقة بين الإيرادات الجبائية غير النفطية والإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2024)

يهدف هذا المبحث إلى تحليل أثر الإيرادات الجبائية غير النفطية والإنفاق الحكومي، إضافة إلى الأثر التفاعلي بينهما، على النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك باستخدام منهجية ARDL. ومن أجل الوصول إلى نتائج دقيقة وموثوقة، تم اعتماد نموذج قياسي يدمج بين المتغيرات المستقلة والمتغير التفاعلي، بما يمكن من قياس التأثير الفردي والمشترك لهذه المتغيرات على النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: اختبار صحة نموذج الدراسة

يتضمن هذا المطلب التحقق من مدى صلاحية نموذج ARDL المستخدم في تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة، وذلك من خلال إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية التي تهدف إلى تقييم جودة النموذج وموثوقية نتائجه، بالإضافة إلى اختبار الاستقرارية الهيكلية للمعلمات، للتأكد من ثباتها خلال فترة الدراسة وعدم تأثرها بتغيرات هيكلية.

1. الاختبارات التشخيصية لجودة النموذج:

لتقييم جودة وموثوقية النموذج القياسي الذي يقيس أثر الإيرادات الجبائية غير النفطية والإنفاق الحكومي، إضافة إلى الأثر التفاعلي بينهما، على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، تم إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية، وذلك بهدف الكشف عن وجود أي مشاكل قياسية قد تؤثر على دقة التقدير، وجاءت أهم هذه الاختبارات فيما يلي:

- اختبار الارتباط الذاتي (**Serial Correlation Test**): يهدف إلى التحقق من استقلالية الأخطاء العشوائية، حيث إن وجود ارتباط ذاتي بين البواقي يؤثر سلباً على كفاءة التقدير؛
- اختبار عدم تجانس التباين (**Heteroskedasticity Test**): يستخدم للكشف عن مدى ثبات تباين الأخطاء، حيث إن عدم تجانس التباين قد يؤدي إلى تقديرات غير دقيقة للمعلمات؛
- **اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality Test):** يهدف إلى التأكد من أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، وهو شرط مهم لصحة الاستدلال الإحصائي (Jarque & Bera, 1987).

وجاءت نتائج هذه الاختبارات موضحة في الجدول رقم (05) كما يلي:

الجدول رقم 05: نتائج الاختبارات التشخيصية لجودة النموذجين.

الاختبار	القيمة	الاحتمال
الارتباط الذاتي (Breusch-Godfrey)	2.869053	0.4381
عدم ثبات التباين (BPG Test)	0.116444	0.8908
التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera)	0.202459	0.9037

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على مخرجات برنامج EViews 12.

تشير نتائج الاختبارات التشخيصية المعروضة في الجدول رقم (05) إلى أن نموذج الدراسة المعتمد يتمتع بمواصفات قياسية جيدة، مما يعزز من موثوقية النتائج المتوصل إليها وإمكانية الاعتماد عليها في تفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة.

ففيما يتعلق باختبار Breusch-Godfrey للكشف عن الارتباط الذاتي، بلغت القيمة الاحتمالية 0.4381، وهي أكبر من مستوى الدلالة 5%، مما يعني عدم رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي. وبالتالي، فإن بواقي النموذج مستقلة، وهو ما يعكس سلامة التقدير من هذه الناحية.

أما بالنسبة لاختبار BPG الخاص بالكشف عن مشكلة عدم تجانس التباين، فقد بلغت القيمة الاحتمالية 0.8908، وهي أيضا أكبر من 5%، مما يدل على ثبات تباين الأخطاء وعدم وجود مشكلة Heteroskedasticity، وهو شرط مهم لضمان كفاءة التقديرات.

وفيما يخص اختبار Jarque-Bera لقياس التوزيع الطبيعي للبواقي، فقد بلغت القيمة الاحتمالية 0.9037، وهي قيمة مرتفعة تشير إلى أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، مما يعزز من صحة الاستدلال الإحصائي للنموذج.

2. اختبار الاستقرارية الهيكلية للنموذج:

يستخدم اختبار الاستقرارية الهيكلية للتحقق من مدى ثبات معاملات النموذج القياسي خلال فترة الدراسة، وذلك من خلال اختباري (CUSUM)و(CUSUMSQ)، حيث يسمح هذان الاختباران بالكشف عن أي تغيرات هيكلية محتملة في العلاقة بين متغيرات الدراسة عبر الزمن. وتكمن أهمية هذه الاختبارات في التأكد من استقرار النموذج وعدم تأثره بصدمات أو تحولات اقتصادية قد تؤدي إلى عدم استقرار المعلمات. ويتم الحكم على استقرارية النموذج من خلال مقارنة المسار البياني لهذه الإحصائيات مع الحدود الحرجة عند مستوى دلالة 5%، حيث يعتبر النموذج مستقرا إذا بقيت القيم داخل هذه الحدود (شراطي، 2023، صفحة 176).

وقد جاءت نتائج هذه الاختبارات كما يلي:

الشكل رقم 04: نتائج اختبار الاستقرارية الهيكلية للنموذج.

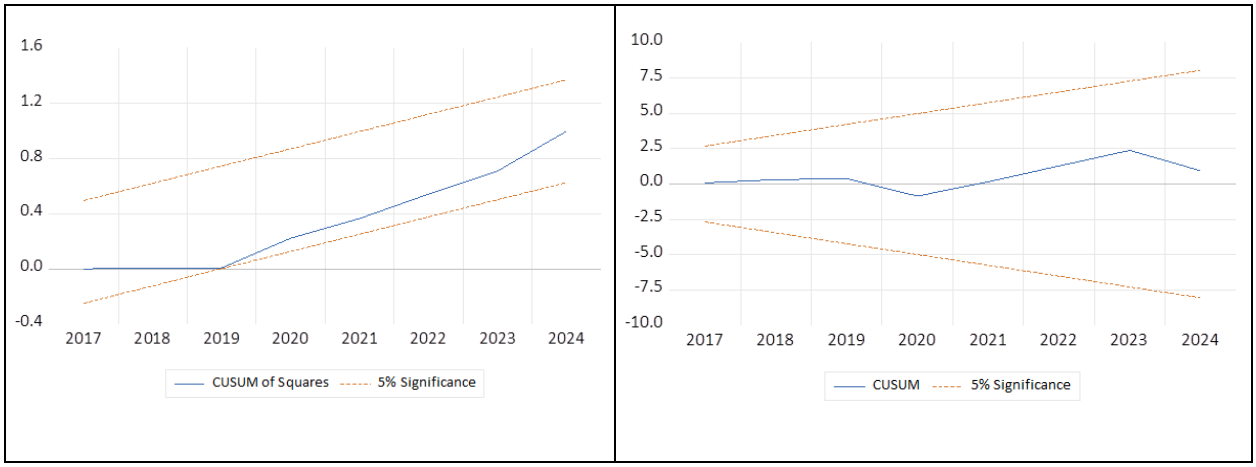

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على مخرجات برنامج EViews 12.

تشير نتائج اختبار الاستقرارية الهيكلية للنموذج إلى أن المنحنيات البيانية بقيت ضمن الحدود الحرجة عند مستوى دلالة 5% طوال فترة الدراسة (2000-2024)، وهو ما يدل على عدم وجود تغيرات هيكلية في معاملات النموذج، وبالتالي ثبات العلاقة بين متغيرات الدراسة عبر الزمن. وتعكس هذه النتيجة استقرار النموذج القياسي وعدم تأثره بالصدمات الاقتصادية بشكل يخل بتركيبته، مما يعزز من موثوقية التقديرات المتحصل عليها وإمكانية الاعتماد عليها في التحليل والتفسير الاقتصادي.

المطلب الثاني: قياس أثر الإيرادات الجبائية غير النفطية والإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2024)

يهدف هذا المطلب إلى قياس أثر كل من الإيرادات الجبائية غير النفطية والإنفاق الحكومي، إضافة إلى الأثر التفاعلي بينهما، على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة. ويتم ذلك من خلال تقدير نموذج قياسي باستخدام منهجية ARDL، التي تسمح بتحليل الأثر في الأجلين القصير والطويل، واستخلاص دلالات اقتصادية دقيقة حول تأثير هذه المتغيرات على الناتج المحلي الإجمالي. والجدول الموالي يعرض نتائج تقدير العلاقة بين المتغيرات:

الجدول رقم 06: نتائج تقدير النموذج.

المتغير المستقل: النمو الإقتصادي (GDP) **النموذج الأمثل: ARDL (1, 3, 2, 3)**			
المتغير	**المعامل**	**(p-value)**	**الدلالة الإحصائية**
المدى الطويل			
الإيرادات الجبائية غير النفطية (**NTR**)	-300.5402	0.0278	دال إحصائيا (-)
الإنفاق الحكومي (**GE**)	202.5957	0.0163	دال إحصائيا (+)
المتغير التفاعلي (**NTR_GE**)	0.840135	0.0056	دال إحصائيا (+)
المدى القصير			
معامل تصحيح الخطأ (**ECM**)	-0.42576	0.0000	دال إحصائيا وهناك سرعة في التعديل نحو التوازن
الإيرادات الجبائية غير النفطية (**NTR**)	-215.0318	0.0079	دال إحصائيا (-)
الإنفاق الحكومي (**GE**)	-22.1327	0.0002	دال إحصائيا (-)
المتغير التفاعلي (**NTR_GE**)	1.04296	0.0020	دال إحصائيا (+)
معامل التحديد (R^2)	0.839083		

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على مخرجات برنامج EViews 12.

♦ **تحليل العلاقة في المدى الطويل:** تشير نتائج التقدير في المدى الطويل إلى وجود تأثيرات متباينة للمتغيرات المستقلة على النمو الاقتصادي (GDP)، حيث يتضح أن الإيرادات الجبائية غير النفطية (NTR) لها تأثير سلبي ومعنوي إحصائيا، إذ بلغ معاملها (300.5402-) عند مستوى دلالة (0.0278). ويمكن تفسير هذا الأثر السلبي بأن زيادة الضرائب غير النفطية، رغم أهميتها في تنويع مصادر الإيرادات، قد تمارس ضغطا على النشاط الاقتصادي، خاصة إذا لم تكن مصحوبة بإصلاحات هيكلية تحسن من كفاءة النظام الجبائي أو تقلل من العبء الضريبي على القطاعات الإنتاجية. في المقابل، يظهر أن الإنفاق الحكومي (GE) له تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي، حيث بلغ معامله (202.5957) عند مستوى دلالة (0.0163). ويعكس هذا الدور المحوري للإنفاق العمومي في تحفيز النشاط الاقتصادي، من خلال تمويل المشاريع التنموية والبنية التحتية، ودعم الطلب الكلي، خاصة في اقتصاد يعتمد بدرجة كبيرة على تدخل الدولة مثل الاقتصاد الجزائري. أما بالنسبة للمتغير التفاعلي (NTR_GE)، فقد سجل تأثيرا إيجابيا ومعنويا بمعامل (0.840135) عند مستوى دلالة (0.0056)، وهو ما يدل على أن الأثر السلبي للإيرادات الجبائية غير النفطية يمكن أن يتحول إلى أثر إيجابي عند تفاعلها مع مستويات مرتفعة من الإنفاق الحكومي. بمعنى آخر، فإن كفاءة توجيه الإيرادات الجبائية نحو الإنفاق المنتج يمكن أن تعزز من النمو الاقتصادي وتحد من الآثار السلبية المحتملة للضرائب.

♦ **تحليل العلاقة في المدى القصير:** تظهر النتائج أن الإيرادات الجبائية غير النفطية (NTR) تحتفظ بتأثيرها السلبي والمعنوي على النمو الاقتصادي، حيث بلغ معاملها (215.0318-) عند مستوى دلالة (0.0079)، مما يشير إلى أن أي زيادة آنية في الضرائب قد تؤثر سلبا على النشاط الاقتصادي في المدى القصير، نتيجة تقليص الاستهلاك أو الاستثمار. كما أن الإنفاق الحكومي (GE) سجل أيضا تأثيرا سلبيا ومعنويا في المدى القصير، بمعامل (22.1327-) عند مستوى دلالة (0.0002)، وهو ما قد يعكس وجود تأخر زمني في فعالية الإنفاق الحكومي، أو أن بعض النفقات تكون ذات طابع استهلاكي غير منتج، مما لا ينعكس فورا بشكل إيجابي على النمو. في المقابل، يستمر المتغير التفاعلي (NTR_GE) في إظهار تأثير إيجابي ومعنوي بمعامل (1.04296) عند مستوى دلالة (0.0020)، مما يعزز فكرة أن التنسيق بين الإيرادات الجبائية والإنفاق الحكومي يمكن أن يحسن من أثر السياسة المالية حتى في الأجل القصير.

♦ **تحليل معامل تصحيح الخطأ (ECM):** أظهرت نتائج معامل تصحيح الخطأ قيمة سالبة ومعنوية إحصائيا (0.42576-) عند مستوى دلالة (0.0000)، وهو ما يعد مؤشرا مهما على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات. كما تعكس هذه القيمة سرعة التكيف نحو التوازن، حيث تشير إلى أن حوالي 42.5% من الاختلالات قصيرة

الأجل يتم تصحيحها سنويا للعودة إلى المسار التوازني طويل الأجل. وهذا يدل على أن النموذج يتمتع بقدرة جيدة على استعادة التوازن بعد حدوث أي صدمات اقتصادية.

- **معامل التحديد (R^2):** بلغ معامل التحديد قيمة 0.839083، وهو ما يعني أن حوالي 83.9% من التغيرات في النمو الاقتصادي يمكن تفسيرها من خلال المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج. وتعد هذه النسبة مرتفعة نسبيا، مما يدل على قوة النموذج وقدرته التفسيرية الجيدة في تحليل العلاقة بين الإيرادات الجبائية غير النفطية والإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي.

وبناءً على ما سبق، تشير نتائج الدراسة إلى أن العلاقة بين متغيرات السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر تتسم بالتعقيد والتداخل. ففي حين أن الإيرادات الجبائية غير النفطية قد تؤثر سلبا على النمو، خاصة في غياب كفاءة في التحصيل والتوجيه، فإن الإنفاق الحكومي يلعب دورا إيجابيا في دعم النمو على المدى الطويل. كما أن الأثر التفاعلي بين المتغيرين يبرز أهمية التنسيق بين جانبي السياسة المالية، حيث يمكن لتحسين كفاءة استخدام الإيرادات الجبائية العادية أن يحول تأثيرها إلى عامل محفز للنمو. وعليه، فإن تحقيق نمو اقتصادي مستدام في الجزائر يتطلب ليس فقط زيادة الإيرادات غير النفطية، بل أيضا تحسين كفاءة تخصيص الإنفاق الحكومي، بما يضمن تحقيق التكامل بينهما وتعظيم أثرهما الإيجابي على الاقتصاد.

خلاصة الفصل الثاني:

تناول الفصل الثاني الجانب التطبيقي للدراسة من خلال تحليل تطور الإيرادات الجبائية غير النفطية والإنفاق الحكومي في الجزائر، وأثرهما على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2024. وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي لتشخيص مسار هذه المتغيرات، ثم تقدير العلاقة التفاعلية بينها باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL).

وقد أظهرت النتائج وجود تأثيرات متباينة للمتغيرات المستقلة على النمو الاقتصادي، حيث تبين أن للإنفاق الحكومي دورا محوريا وإيجابيا في تحفيز النشاط الاقتصادي في الأجل الطويل. في حين أظهرت الإيرادات الجبائية غير النفطية تأثيرا سلبيا عند دراستها بشكل منفرد، وهو ما يفسره العبء الضريبي في غياب الإصلاحات الهيكلية. ومع ذلك، كشفت النتائج أن الأثر التفاعلي بين الجباية والإنفاق كان إيجابيا ومعنويا، مما يعكس أن كفاءة توجيه الموارد الجبائية نحو الإنفاق المنتج تساهم بفعالية في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي.

كما بينت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، مع وجود سرعة تعديل مقبولة نحو التوازن بعد الصدمات. وهو ما يؤكد أن التنسيق الفعال بين جانبي الميزانية العامة (الإيرادات والنفقات) يعد شرطا أساسيا لضمان استدامة النمو الاقتصادي في الجزائر وتقليل التبعية لقطاع المحروقات.

خاتمة

خاتمة

يعد تحقيق النمو الاقتصادي المستدام من أبرز التحديات التي تواجه الدول النامية، خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية والتقلبات التي تمس مصادر الدخل التقليدية. وفي هذا الإطار، تبرز أهمية السياسة المالية كأداة فعالة تعتمد عليها الحكومات في توجيه الاقتصاد وتحقيق التوازن بين مختلف المتغيرات الاقتصادية، من خلال التحكم في كل من الإيرادات العامة والنفقات العمومية.

ويكتسي موضوع الإيرادات الجبائية غير النفطية أهمية متزايدة، خصوصا بالنسبة للاقتصاد الجزائري الذي ظل لفترات طويلة يعتمد بشكل كبير على الموارد النفطية، الأمر الذي جعله عرضة للصدمات الخارجية الناتجة عن تقلبات أسعار المحروقات. ومن جهة أخرى، يشكل الإنفاق الحكومي وسيلة أساسية لتحفيز النشاط الاقتصادي، غير أن فعاليته تبقى مرهونة بمدى حسن توجيهه نحو القطاعات المنتجة القادرة على خلق القيمة المضافة وتحقيق التنمية المستدامة

كما أن العلاقة بين الإيرادات الجبائية غير النفطية والإنفاق الحكومي لا يمكن دراستها بشكل منفصل، بل ينبغي النظر إليها في إطار تفاعلي متكامل، حيث يؤثر كل منهما في الآخر، وينعكس ذلك بشكل مباشر على الأداء الاقتصادي العام وعلى فرص تحقيق نمو اقتصادي مستدام ومتوازن.

وفي ختام هذه الدراسة، التي تناولت موضوع دور تفاعل الإيرادات الجبائية غير النفطية والإنفاق الحكومي في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر، يمكن القول إن تحقيق هذا الهدف يتطلب تجاوز نمط الاعتماد الأحادي على الموارد النفطية، والاتجاه نحو بناء منظومة مالية أكثر تنوعًا وفعالية. كما أظهرت الدراسة أن تطوير الإيرادات الجبائية غير النفطية وتحسين كفاءة الإنفاق الحكومي يمثلان ركيزتين أساسيتين لدعم الاستقرار الاقتصادي وتعزيز مسار التنمية المستدامة، خاصة إذا ما تم تفعيلهما ضمن إطار متكامل يضمن التوازن بين الموارد والنفقات ويستجيب لمتطلبات المرحلة الراهنة.

وبناء على ما سبق، توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، ومن أهمها:

- تبين من خلال التحليل أن مؤشرات كل من الإيرادات الجبائية غير النفطية والإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر قد اتخذت منحنى تصاعديا على المدى الطويل، رغم تسجيل بعض التذبذبات خلال فترات معينة؛
- أثبت اختبار التكامل المشترك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة؛
- أظهرت النتائج أنه هناك تأثيرات سلبية للإيرادات غير النفطية على النمو الاقتصادي في المدى الطويل على عكس الإنفاق الحكومي الذي يظهر تأثير إيجابي ومعنوي؛

- تبين من خلال النتائج المتحصل عليها أنه هناك تأثير سلبي للإيرادات غير النفطية والإنفاق الحكومي معا على النمو الاقتصادي في المدى القصير.

واستنادا إلى نتائج التقدير القياسي لنموذج ARDL وتحليل الأجلين القصير والطويل، يمكن اختبار صحة الفرضيات كما يلي:

- **الفرضية الرئيسية:** نصت الفرضية على أنه: "لا تساهم الإيرادات الجبائية غير النفطية في دعم الإنفاق الحكومي وتحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2024". وقد أظهرت النتائج أن الإيرادات الجبائية غير النفطية تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي عند دراستها بصورة منفردة، إلا أن المتغير التفاعلي بين الإيرادات الجبائية غير النفطية والإنفاق الحكومي جاء موجبا ومعنويا إحصائيا في الأجلين القصير والطويل، ما يدل على أن توجيه هذه الإيرادات نحو الإنفاق المنتج يساهم في تحفيز النمو الاقتصادي. وعليه، ترفض الفرضية الرئيسية، ويتم قبول الفرضية البديلة التي تؤكد وجود مساهمة للإيرادات الجبائية غير النفطية في دعم النمو الاقتصادي عند تفاعلها مع الإنفاق الحكومي بكفاءة.

- **الفرضية الفرعية الأولى:** نصت الفرضية على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ذات دلالة إحصائية بين الإيرادات الجبائية غير النفطية والإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي. وقد أكدت نتائج اختبار التكامل المشترك ومعامل تصحيح الخطأ (ECM) وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، حيث جاء معامل تصحيح الخطأ سالبا ومعنويا إحصائيا، مما يدل على قدرة النموذج على العودة إلى التوازن بعد الصدمات الاقتصادية. وبالتالي تقبل الفرضية الفرعية الأولى.

- **الفرضية الفرعية الثانية:** نصت الفرضية على وجود أثر للإيرادات الجبائية غير النفطية والإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل. وأظهرت النتائج أن الإيرادات الجبائية غير النفطية كان لها أثر سلبي ومعنوي في الأجلين القصير والطويل، بينما كان للإنفاق الحكومي أثر إيجابي ومعنوي في الأجل الطويل وسلبي في الأجل القصير. وهو ما يؤكد وجود أثر معنوي للمتغيرين على النمو الاقتصادي في كلا الأجلين، رغم اختلاف اتجاه التأثير. وعليه تقبل الفرضية الفرعية الثانية.

- **الفرضية الفرعية الثالثة:** نصت الفرضية على وجود أثر تفاعلي مشترك بين الإيرادات الجبائية غير النفطية والإنفاق الحكومي يؤثر معنويا على النمو الاقتصادي. وقد بينت النتائج أن المتغير التفاعلي كان موجبا ومعنويا إحصائيا في الأجلين القصير والطويل، ما يؤكد أن تأثير الإيرادات الجبائية على النمو الاقتصادي يتغير ويتعزز تبعا لمستوى الإنفاق الحكومي وكفاءة توجيهه. وبالتالي تقبل الفرضية الفرعية الثالثة.

وبصفة عامة، تؤكد نتائج الدراسة أن فعالية السياسة المالية في الجزائر لا تعتمد فقط على زيادة الإيرادات الجبائية غير النفطية، وإنما على مدى كفاءة توجيهها نحو إنفاق حكومي منتج قادر على دعم النشاط الاقتصادي وتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

قائمة المراجع

❖ مراجع باللغة العربية:

♦ الكتب والمحاضرات:

1) عثمان، سعيد عبد العزيز. دراز، حامد عبد المجيد. (2002)، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

2) عزوز عائشة. محاضرات في المالية العامة. مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية LMD. كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.

3) القينعي، عزالدين. (2025)، المحاضرة رقم 10: الرسم على القيمة المضافة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة2، لونيسي علي، الجزائر، منشورات التعليم عن بعد (E-Learning)، https://elearning.univ-blida2.dz.

4) الحاج أحمد، فوزي. (2022-2023)، مطبوعة في مقياس الضرائب المباشرة والغير مباشرة. كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير. قسم المالية والمحاسبة. جامعة الشهيد حمه لخضر. الوادي. الجزائر.

♦ المجلات:

5) كركب، عيسى. (2024). نمذجة قياسية للأثر الجباية العادية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2023. مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 10، العدد 2، الجزائر.

6) بكريتي، بومدين. (2015)، الجباية العادية كمصدر عام للإيرادات العامة في الجزائر: دراسة اقتصادية وقياسية، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 5، العدد 9، الجزائر.

7) عثمان، عبد اللطيف. بورحلة، زهرة. (2022)، أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1997-2021. المجلة الجزائرية للمالية العامة. المجلد 12، العدد 2، الجزائر.

8) بن سعد، علاء، بن رجاء الله، رفاعي. (2025)، فعالية الانفاق الحكومي وحوكمته: دراسة في التقسيمات والأثر الاقتصادي. مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية، العدد 46، اليمن.

9) لالو، عائشة. بوقانديل، محمد. (2025)، أثر النفقات الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1999-2022. مجاميع المعرفة، المجلد 11، العدد 2، الجزائر.

10) جوادي، علي. (2016)، دراسة قياسية للأثر الاقتطاعات الضريبية والانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة معارف، المجلد 11، العدد 20، الجزائر.

11) دحماني، حكيم. سعداوي، موسى. (2020)، أثر الجباية العادية على الاستراتيجية المالية لسياسة الإنعاش الاقتصادي: دراسة تحليلية قياسية لعلاقة الجباية العادية بنمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، مجلة افاق البحوث والدراسات، المجلد 6، العدد 2، الجزائر.

12) العياطي، جهيدة. بن عزة، محمد. (2018)، الانفاق العام والنمو الاقتصادي.. علاقة ترابط ام انفصال في الاقتصاد الجزائر: مقاربة قياسية وتحليلية للعلاقة السببية بين مكونات الانفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر. مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 2، العدد 1، الجزائر.

13) الأبيض، محمد عبد اللطيف. (2025)، دور الإيرادات غير النفطية والاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز النمو الاقتصادي الليبي: دراسة نظرية تطبيقية 2011-2024. المجلة الافريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 4، العدد 3، الجزائر.

14) لورشفاني، مجدي. الفارسي، أيوب محمد. (2024)، الانفاق العام وأثره على الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الليبي: دراسة قياسية للفترة من 1970-2014. المجلة الأمريكية للعلوم الإنسانية والاجتماعية. المجلد 4، العدد 19، ليبيا.

15) زيوش، عبد الرؤوف. نوغي، نبيل. (2021)، تأثير الضريبة على تحفيز الاستثمار في التشريع الجزائري. المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية. المجلد 13. العدد 2. الجزائر.

- **أطروحة دكتوراه:**

16) آيت، قاسي عزو، رضوان. (2020)، أثر الجباية العادية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر (1990-2017)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر.

17) فرني أسماء. (2022)، أثر الجباية العادية على النمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية، أطروحة دكتوراه علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر.

18) عمرون، وسام. (2022-2023)، أثر تقلبات أسعار النفط على الانفاق الحكومي في الجزائر - دراسة قياسية (2000-2020)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر.

19) قمبور، محمد امين. (2021-2022)، فعالية الجباية العادية في تمويل عجز الميزانية على ضوء تراجع أسعار النفط في الجزائر (1992-2019)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر.

20) قطوش فاطمة الزهرة. (2015)، إشكالية العلاقة بين تطور حجم النفقات العامة وقواعد تحصيل الضريبة: حالة الاقتصاد الجزائري. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

♦ مذكرة ماستر:

21) صحراوي، سعيد. حبي، حليمة. (2021)، أهمية الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة: دراسة تحليلية خلال الفترة 2000-2021. مذكرة ماستر، محاسبة وجباية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة عين تموشنت، الجزائر.

22) بن عباس، سمير. (2012)، أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2009: دراسة قياسية. مذكرة ماستر تخصص نمذجة اقتصادية. جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

23) بوكحلي، محمد كينز. حزام، رضوان. (2022)، دور الانفاق العام في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2022. مذكرة ماستر، جامعة ماي 1945، قالمة، الجزائر.

24) نعوم، عبد العزيز. (2006)، مساهمة نماذج var في نمذجة لتراكم الخام في الجزائر خلال الفترة 1970-2003. مذكرة ماستر. تخصص دراسات اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

♦ موادقانونية:

25) المادة 01. (2024)، الأمر رقم 76-101 المؤرخ في 9 ديسمبر 1976 متضمن قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

26) المادة 02. (2024)، الأمر رقم 76-101 المؤرخ في 9 ديسمبر 1976 متضمن قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

27) المادة 135. (2024)، الأمر رقم 76-101 المؤرخ في 9 ديسمبر 1976 متضمن قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

28) المادة 136. (2024)، الأمر رقم 76-101 المؤرخ في 9 ديسمبر 1976 متضمن قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

29) المادة 282. (2024)، الأمر رقم 76-101 المؤرخ في 9 ديسمبر 1976 متضمن قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

30) المادة 249. (2024)، الأمر رقم 76-101 المؤرخ في 9 ديسمبر 1976 متضمن قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

31) المادة 263. (2024)، الأمر رقم 76-101 المؤرخ في 9 ديسمبر 1976 متضمن قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

♦ مراجع أخرى:

32) وزارة المالية الجزائرية. (2021)، عصرنة وتحديث الإدارة الجبائية في الجزائر، بوابة وزارة المالية الجزائرية.

33) مجلس المحاسبة. (2022)، التقرير السنوي لمجلس المحاسبة لسنة 2021، الجزائر.

❖ مراجع اجنبية:

34) Hervé kruger. (2000). les principes généraux de la fiscalité (paris : Ellipses Edition Marking.

35) Eze, G, P & Nwadike, G.C (2022). Asymmetru-Effects tax components on GDP per copito in nigeria. A EFUNAL journal of education, faculty of education, alex ekwuene federal university ndufu – A like (AEFUNAL. JEFDS), 4(1).

36) Kingsley, N.C. (2015). Tax reunue performance: A comparative of oil and Non_oil tax revenue on nigeria's GDP. Social science research network (SSRN).

37) Faudot, A. (2020). The saudi-revenue composition and its Impact on the Economy, Business and economic research, 10(4).

38) Adeybie, F.F, Nwaobia, A, Osinowo,O. (2020). Non-oil tax revenue on economic Growth and develipment in nigeria. European journal of business and management research, 5(3).

39) Jolaiya, O. F. effect of non-oil revenue on government expenditure in nigeria. International journal of latest research in humanities and social science (IJLRHSS), 07(04), 101-112.